



البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات

2028 - 2026

مشروع قانون المالية لسنة 2026

الفهرس

1	مقدمة.....
2	1. التطورات والآفاق الاقتصادية.....
2	1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2025.....
4	2.1. التوقعات الاقتصادية للفترة 2026-2028.....
6	2. آخر تطورات المالية العمومية.....
6	1.2. نتائج سنة 2024.....
8	2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية في متم شتنبر 2025 والتوقعات الختامية.....
11	3. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2026 - 2028.....
11	1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات.....
12	2.3. برمجة المداخيل لثلاث سنوات.....
13	3.3. برمجة النفقات لثلاث سنوات.....
18	4.3. المسار الميزانياتي لثلاث سنوات.....
19	5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة.....
22	4. المخاطر الميزانية وتدابير التخفيف.....
39	5. استدامة المديونية.....

مقدمة

عملاً بأحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ولاسيما المقترضات التي تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز شفافية المالية العمومية وإغناء المعلومة الاقتصادية والميزانية، تهدف هذه الوثيقة إلى إطلاع البرلمان والشركاء المؤسستين والرأي العام على البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028.

وتروم هذه الوثيقة تحديد مسار المالية العمومية خلال هذه الفترة، وتمكين البرلمان من معطيات أوفى لتعزيز قدرته على تتبع مدى مطابقة قوانين المالية السنوية لمساري عجز الميزانية والدين العمومي اللذين تلتزم بهما الحكومة على المدى المتوسط، إضافة إلى تقييم المخاطر التي قد تعترض تحقيق هذه الأهداف.

كما يتيح هذا الإطار الميزانياتي المتوسط المدى رؤية أوضح لأفاق تطور المالية العمومية، ويساهم في تعزيز الثقة وجودة الائتمان التي يحظى بها المغرب لدى الشركاء ومختلف المستثمرين، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وبناء على ذلك، تم إعداد هيكل وثيقة البرمجة الميزانية لثلاث سنوات المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2026 وفق المحاور التالية:

- ◀ التطورات والأفاق الاقتصادية؛
- ◀ آخر تطورات المالية العمومية؛
- ◀ التوجهات والتوقعات الميزانية للفترة 2026-2028؛
- ◀ أهم المخاطر الميزانية وتدابير التخفيف؛
- ◀ استدامة المديونية.

ويأتي المسار الميزانياتي المحدد في إطار هذه البرمجة الميزانية استكمالاً لجهود الحكومة في ضبط المالية العمومية، بهدف الحفاظ على استدامة الدين العمومي على المدى المتوسط وتعزيز الصلابة الميزانية، بما يتيح تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

ويجسد هذا المسار إرادة الحكومة في تحقيق توازن دقيق بين دعم النشاط الاقتصادي ومواصلة بناء النموذج الاجتماعي، من جهة، والحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية، من جهة أخرى، في سياق عالمي لا يزال مطبوعاً بالتوترات الجيوسياسية والجيواقتصادية، وتقلبات الأسواق الدولية، وتزايد التحديات المناخية.

ويتمثل الهدف الأساسي مواصلة توفير الهوامش الميزانية بشكل تدريجي، بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة الصدمات المحتملة، مع ضمان استمرارية الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الجارية. ولهذا الغاية، تواصل الحكومة تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية، وترشيد النفقات العمومية وتحسين نجاعتها، وكذا تعزيز الحكامة الميزانية المبنية على نجاعة الأداء وفعالية الإنفاق.

وانسجاماً مع ما تم عرضه أمام أعضاء لجنتي المالية بغرفتي البرلمان في شهر يوليوز 2025، في إطار تقديم حصيلة تنفيذ قانون المالية والتوجهات الكبرى للبرمجة الميزانية للفترة 2026-2028، تعترم الحكومة مواصلة نهج ضبط مالي تدريجي وواقعي، يروم الحفاظ على عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2026-2028، وضمان مسار تنازلي ومستدام لدين الخزينة ليستقر في حدود 64% من الناتج الداخلي الخام على المدى المتوسط.

وفي ظل سياق دولي يتسم بعدم اليقين وتنامي المخاطر غير المتوقعة، تؤكد الحكومة التزامها بالحفاظ على المسار المستهدف للمالية العمومية، مع التحلي باليقظة المستمرة واتخاذ التدابير الضرورية، عند الاقتضاء، للتخفيف من آثار الصدمات على الاقتصاد الوطني والفئات الهشة.

1. التطورات والآفاق الاقتصادية

1.1. تطورات السياق الدولي والوطني خلال 2025

تواصل تباطؤ الاقتصاد العالمي في ظل استمرار حالة عدم اليقين

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2025 تراجعاً في مستوى التعافي الذي أبداه في سنة 2024، وذلك في خضم تحولات عميقة ومتباينة طُبعت السياق الدولي. فقد تعرض النشاط الاقتصادي لعدة صدمات، من أبرزها تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتشديد الحواجز التجارية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تنامي حالة عدم اليقين بشأن توجهات السياسات الاقتصادية. وقد أثرت هذه العوامل مجتمعةً على ثقة الفاعلين الاقتصاديين والتجارة العالمية، كما أسهمت في زيادة حدة تقلبات الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية.

لمواجهة هذا المناخ المتسم بتباطؤ شبه عام، ومع الانحسار التدريجي للتضخم، شرعت عدة بنوك مركزية في اعتماد دورة جديدة من تيسير السياسة النقدية، بهدف دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على القدرة الشرائية للمقاومات والأسر.

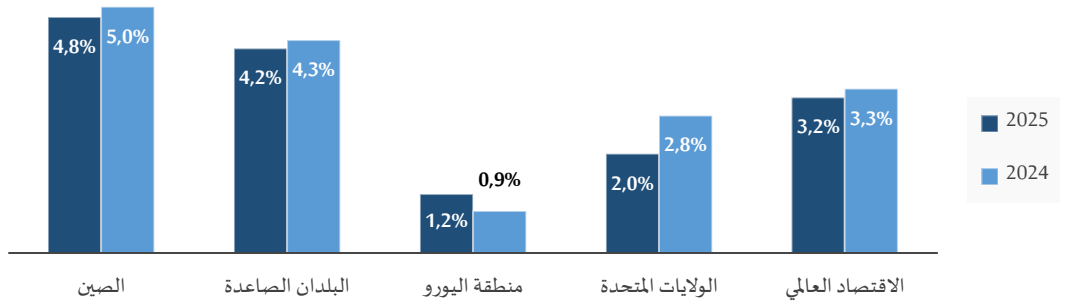
ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2025، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تباطؤه للسنة الرابعة على التوالي، ليسجل نمواً بنسبة 3,2% سنة 2025 بعد 3,3% سنة 2024.

فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع أن يتراجع النمو إلى 1,6% سنة 2025، بعد أن بلغ 1,8% سنة 2024. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُنتظر أن يستقر النمو عند 2,0% مقابل 2,8% في السنة الماضية، متأثراً بآثار الإجراءات الجمركية على ثقة الشركات وانخفاض استهلاك الأسر. أما في منطقة الأورو، فمن المتوقع أن يرتفع النمو من 0,9% سنة 2024 إلى 1,2% سنة 2025، مدعوماً أساساً بتحسين الظروف المالية، والانتعاش التدريجي للطلب الداخلي، وبرنامج التحفيز المالي في ألمانيا، وذلك في ظل تراجع ملحوظ للضغوط التضخمية.

وحسب البلدان، من المنتظر أن تحقق ألمانيا نمواً بنسبة 0,2% سنة 2025 مقابل -0,5% في السنة الماضية، فيما يُتوقع أن يتراجع معدل النمو في إسبانيا إلى 2,9% سنة 2025 مقابل 3,5% سنة 2024، بينما يُرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي في فرنسا إلى 0,7% مقابل 1,1% سنة 2024.

أما الاقتصادات الناشئة والنامية، فَيُرتقب أن تشهد تباطؤاً طفيفاً في وتيرة نموها إلى 4,2% سنة 2025، بعد 4,3% سنة 2024، حيث سيواصل النمو الاقتصادي تباطؤه في الصين ليبلغ 4,8% بعد 5,0% في سنة 2024، بينما يُتوقع أن يتراجع النمو في روسيا بشكل حاد إلى 0,6% مقابل 4,3% سنة 2024. وفي المقابل، من المتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي في الهند بشكل طفيف ليصل إلى 6,6% سنة 2025 (+0,1 نقطة).

تطورات النشاط الاقتصادي العالمي



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2025، صندوق النقد الدولي

ومن المنتظر أن يتراجع معدل التضخم العالمي إلى 4,2% سنة 2025، مع استمرار تسجيل معدلات تفوق المستوى المستهدف في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل تضخم معتدل في معظم المناطق الأخرى من العالم. كما يتوقع أن يرتفع حجم التجارة العالمية بنسبة 2,9% سنة 2025، غير أن هذا الأداء يبقى أضعف مقارنة بسنة 2024 (3,5%)، نتيجة استمرار تجزؤ التجارة العالمية.

تأكيد صمود النشاط الاقتصادي الوطني

على الرغم من التدايعات الناجمة عن توالي الصدمات وتزامنها، يواصل الاقتصاد المغربي إظهار قدرته على الصمود والتكيف، فقد تميزت سنة 2024 بتراجع الضغوط التضخمية وتحقيق انتعاش ملحوظ في النمو، بالرغم من استمرار موجة الجفاف، وضعف وتيرة النمو لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمملكة، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق من العالم.

وهكذا، سجل الاقتصاد المغربي معدل نمو قدره 3,8% سنة 2024 مقابل 3,7% سنة 2023، مدعوماً بارتفاع ملحوظ في وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي الذي بلغ 4,8% مقابل 3,9% في السنة السابقة، في حين تراجعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4,8% بعد ارتفاع طفيف قدره 1,5% سنة 2023.

وخلال سنة 2025، يؤكد الاقتصاد الوطني مجدداً قدرته على الصمود، مسجلاً أداءً أفضل من المتوقع رغم استمرار هشاشة المناخ الدولي، وذلك بفضل الدينامية القوية التي تعرفها القطاعات الثانوية وقطاعات الخدمات على وجه الخصوص. وعلى صعيد الطلب الداخلي، يواصل الاستثمار لعب دور القاطرة الرئيسية للنمو، إلى جانب استهلاك الأسر الذي يستفيد من التحسن التدريجي في القدرة الشرائية وتراجع الضغوط التضخمية.

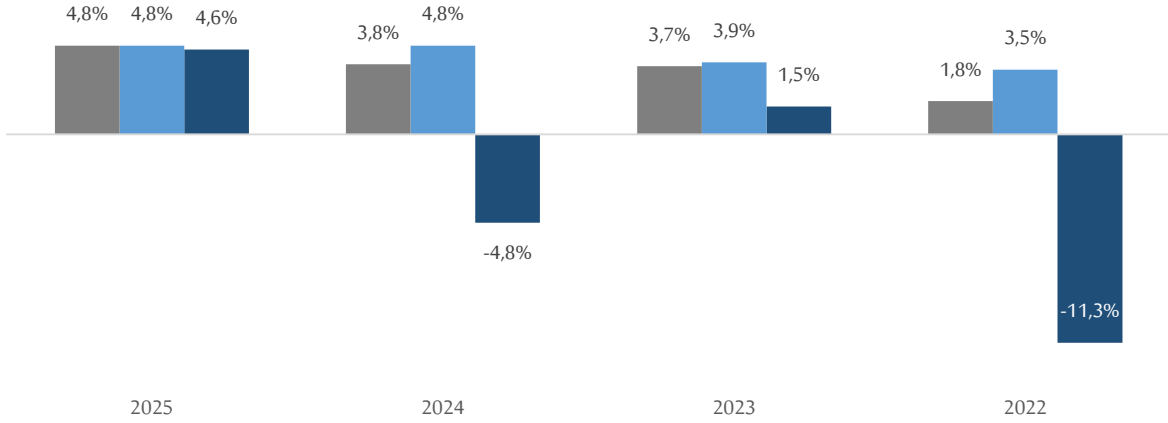
وبناءً على نتائج الحسابات الفصلية التي أظهرت تسارع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ ليبلغ في المتوسط 5,2% خلال النصف الأول من سنة 2025، مقابل 3% في الفترة نفسها من السنة الماضية، وكذا في ضوء التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية، تمت مراجعة نمو الناتج الداخلي الخام لسنة 2025 نحو الارتفاع بمقدار 0,2 نقطة مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية 2025، ليُقدَّر عند 4,8%، بعد أن تمت مراجعته في أبريل إلى 4,1%، ثم في يوليو إلى 4,5%.

وفي المقابل، تمت مراجعة نمو القيمة المضافة الفلاحية نحو الانخفاض لتستقر عند 4,6% بدل 11% المتوقعة في البداية، وذلك نتيجة موسم فلاحي أقل من المستوى الذي بنيت عليه التوقعات، إذ قدر إنتاج الحبوب بحوالي 44 مليون قنطار، مقابل فرضية 70 مليون قنطار. أما الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، فقد تمت مراجعة نموه نحو الارتفاع ليبلغ 4,8%

عوض 4,0% المتوقعة مسبقاً، مدفوعاً بالأداء الإيجابي والمتجاوز للتوقعات لقطاعي البناء والصناعات التحويلية، واستمرار الدينامية الملحوظة في قطاع الخدمات.

وفيما يخص الأسعار، يُرتقب أن يظل معدل التضخم عند مستوى محدود قدره 1,0% في المتوسط سنة 2025 مقابل 0,9% سنة 2024، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في تطور الأسعار وتحسناً في البيئة الاقتصادية العامة.

القيمة المضافة للقطاع الفلاحي / الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي / الناتج الداخلي الخام



2.1. التوقعات الاقتصادية للفترة 2028-2026

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية الأخيرة على المستويين الوطني والدولي، يركز الإطار الماكرو-اقتصادي للفترة 2028-2026 على مجموعة من الفرضيات التي تعكس مسار الاقتصاد العالمي والظروف الداخلية الداعمة للنمو.

الفرضيات المعتمدة:

- ◀ متوسط سعر برميل النفط (برنت) : حوالي 65 دولاراً خلال الفترة 2028-2026، في ظل توازن نسبي بين العرض والطلب العالميين على الطاقة.
 - ◀ سعر صرف الأورو/الدولار: استقرار المعدل عند 1,11 في المتوسط، مما يعكس توقعات بتراجع الضغوط النقدية وتثبيت السياسات النقدية في منطقة الأورو والولايات المتحدة.
 - ◀ الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفات ومشتقاته): تسارع تدريجي من 2,3% في 2026 إلى 2,9% في 2027 ثم 3,1% في 2028، مدفوعاً بتعافي التجارة العالمية وتزايد الطلب على الصادرات الصناعية والخدمات المغربية.
 - ◀ إنتاج الحبوب: العودة إلى موسم متوسط بإنتاج يناهز 70 مليون قنطار، استناداً إلى فرضية تحسن التساقطات المطرية من حيث التوزيع الكمي والزمني.
 - ◀ أسعار غاز البيوتان: تراجعها إلى 500 دولار للطن اعتباراً من سنة 2025، مقابل 535 دولار/الطن في سنة 2024، مع استقرارها في هذا المستوى خلال الفترة 2028-2026، بفضل وفرة الإمدادات في السوق الدولية للطاقة.
- استناداً إلى هذه الفرضيات، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نمواً في حدود 4,6% خلال سنة 2026، بعد 4,8% متوقعة سنة 2025، في سياق يتسم بعودة تدريجية للزخم الاقتصادي العالمي وتحسن معتدل في آفاق النمو في منطقة الأورو (1,2% في 2026 مقابل 1,0% في 2025).

ويعكس هذا الأداء المتوقع دينامية مزدوجة تتمثل، من جهة، في انتعاش القطاع الفلاحي بنسبة 7,9% بفضل موسم فلاحي متوسط وتحسن إنتاج السلاسل الفلاحية الأخرى ذات قيمة مضافة أعلى كالأشجار المثمرة والخضروات، ومن جهة أخرى، تواصل النمو القوي في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,3%، مدفوعة بارتفاع الطلب الداخلي والخارجي على حد سواء.

كما تتوقع الحكومة أن يتواصل هذا المنحى الإيجابي خلال الفترة 2027-2028، مع تحقيق معدلات نمو تفوق 4% مدعومة بتوسّع القاعدة الإنتاجية، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي، ومواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

وعلى مستوى الطلب، من المتوقع أن يظل الطلب الداخلي محركاً رئيسياً للنمو إذ سيساهم بحوالي +5,4 نقطة مئوية في النمو سنة 2026، حيث يُرتقب أن يُساهم استهلاك الأسر بـ +2,2 نقطة، مستفيداً من تحسن الدخل الفلاحي وتراجع التضخم، إضافة إلى الأثر الإيجابي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر على القدرة الشرائية. وموازية مع ذلك، من المتوقع أن يساهم الاستهلاك العمومي بمقدار +1,3 نقطة في سياق مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الاجتماعية، خصوصاً في مجالي التعليم والصحة. كما يُنتظر أن يساهم الاستثمار العمومي بـ +1,9 نقطة، مستفيداً من الدينامية المتواصلة للمشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والماء، والنقل، والصناعة، فضلاً عن المشاريع التحضيرية لتنظيم كأس العالم 2030.

أما الطلب الخارجي الصافي، فرغم تأثيره المحدود على النمو، فمن المنتظر أن يتحسن تدريجياً مع ارتفاع الصادرات الصناعية (خصوصاً السيارات، الطائرات، الإلكترونيات، والنسيج) وتراجع فاتورة الواردات الطاقية.

وعلى مستوى الأسعار، يُتوقع أن يستقر معدل التضخم في حدود 2% ابتداءً من سنة 2026، بعد أن بلغ 1,0% سنة 2025، وذلك في سياق عودة الاستقرار النسبي لأسعار المواد الغذائية والطاقة، واستمرار السياسة النقدية الحذرة لبنك المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تبقى معرضة لتبعات استمرار التوترات الجيوسياسية وتطورات السياسات النقدية الدولية واحتمال تشديد الأوضاع المالية في الأسواق العالمية ولتأثير توالي سنوات الجفاف وتفاقم الإجهاد المائي.

ومع ذلك، من شأن تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية - خصوصاً في مجالات الاستثمار العمومي، والحكامة الترابية، ورقمنة الإدارة، وتطوير الرأسمال البشري - أن يعزز صمود الاقتصاد الوطني ويكرّس مسار نمو مستدام وأكثر إدماجاً.

جدول 1 : الفرضيات الماكرواقتصادية الرئيسية

	توقعات			التوقعات المحيطة
	2028	2027	2026	2025
معدل النمو	4,0%	4,0%	4,6%	4,8%
- القيمة المضافة الفلاحية	4,5%	4,0%	7,9%	4,6%
- الناتج الداخلي غير الفلاحي	4,0%	4,0%	4,3%	4,8%
معدل التضخم	2,0%	2,0%	2,0%	1%
سعر الصرف				
- دولار- درهم	9,474	9,474	9,431	9,943
- الأورو- درهم	11,085	11,085	10,563	10,756
سعر البترول (دولار/برميل)	65	65	65	65
سعر غاز البوتان (دولار/طن)	500	500	500	500
إنتاج الحبوب (مليون قنطار)	70	70	70	44

2. آخر تطورات المالية العمومية

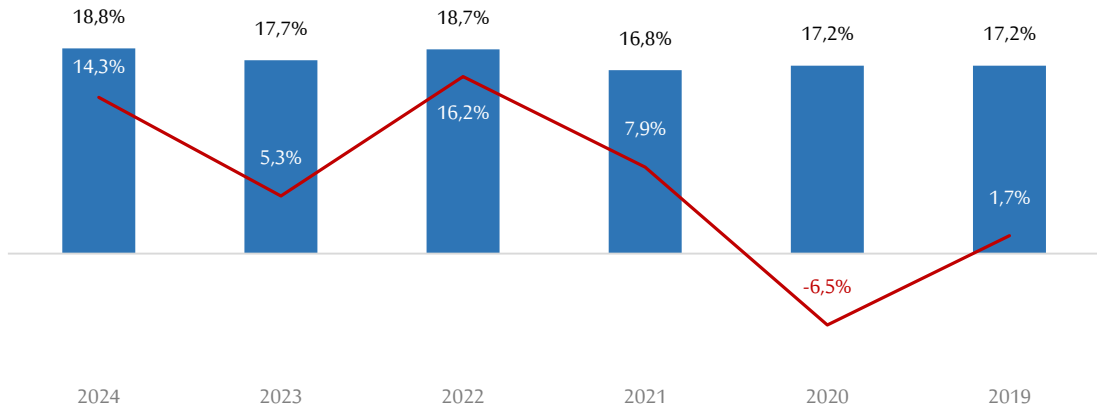
1.2. نتائج سنة 2024

عرفت سنة 2024 نتائج إيجابية على مستوى المالية العمومية، وذلك بفضل السياسة المالية للحكومة، والهادفة إلى مواصلة مسار الضبط الميزانياتي، القائم على دعم النشاط الاقتصادي والاستجابة للأولويات الاجتماعية والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

وهكذا، تراجع عجز الميزانية إلى 3,8% من الناتج الداخلي الخام، مسجلاً تحسناً قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2023، ومستوى أدنى من الهدف المحدد في قانون المالية لسنة 2024 والبالغ 4% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى الأداء القوي للمداخيل العادية التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 15,2% بين سنتي 2023 و2024، مما أتاح تغطية ارتفاع النفقات الإجمالية بنسبة +11,8%.

ويعكس هذا التقليل في العجز نهجاً حكومياً مسؤولاً ومتوازناً في تدبير المالية العمومية، يجمع بين تعبئة متزايدة للموارد الجبائية وتحكم نسبي في وتيرة تطور النفقات العمومية. وقد مكنت هذه المدخيل الإضافية من دعم إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى، خاصة تلك المرتبطة بتحديث البنيات التحتية والتحضير للاستحقاقات الرياضية الدولية المقبلة، إلى جانب تمويل التدابير المنبثقة عن الحوار الاجتماعي والمساهمة في التخفيف من آثار الجفاف والضغط التضخمي.

المداخيل الجبائية نسبة للناتج الداخلي الخام/ التطور السنوي للمداخيل الجبائية



في هذا السياق، عرفت المدخيل العادية تطورا إيجابيا مدفوعا أساسا بالأداء المتميز للمداخيل الجبائية، حيث ارتفعت بنسبة 14,3% مع نهاية سنة 2024، مقابل 5,3% سنة 2023. ويعزى هذا التحسن إلى تضافر عدة عوامل، أهمها انتعاش النشاط الاقتصادي والظرفية التضخمية العابرة، فضلا عن الإصلاحات البنوية المتخذة في قوانين المالية للسنوات الأخيرة، ارتباطا بتنزيل الإصلاح الجبائي الشامل المنصوص عليه في القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد التحفيزات الضريبية، وتعزيز نجاعة التحصيل، وتحسين مستوى الامتثال الضريبي.

وقد ساهم دخول نظام الاقتطاع من المنبع للضريبة على القيمة المضافة حيز التنفيذ في يوليوز 2024 في تحسين التحصيل وتقليل التصريحات الناقصة، مما مكن من تعبئة موارد إضافية بلغت أكثر من 6 مليار درهم خلال سنة واحدة، أي ما يعادل خمسة أضعاف الفوائض السنوية المسجلة قبل الإصلاح، وهو ما يعكس متانة ومصداقية النظام الضريبي واستدامة عائدات الضريبة على القيمة المضافة.

وفي إطار ترشيد النفقات الجبائية وتحسين مردوديتها، أدت إصلاحات الضريبة على الشركات سنة 2023 إلى إلغاء 14 إجراءً، مما خفّض النفقات المرتبطة بها بنسبة تقارب 60%، في حين أسفرت إصلاحات الضريبة على القيمة المضافة سنة 2024 عن إلغاء 24 إجراءً إضافياً، نتج عنها انخفاض في التكلفة بنسبة 28%. وبهذا، يواصل وزن النفقات الضريبية من الناتج الداخلي الخام انخفاضه ليستقر في حدود 2%.

أما المداخيل غير الجبائية، فقد ساهمت بدورها في دعم مالية الدولة، إذ ارتفعت من 56,8 مليار درهم سنة 2023 إلى 67,8 مليار درهم مع نهاية سنة 2024، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الموارد المحصلة عبر آليات التمويل المبتكرة وإلى العائدات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى تحسين مردودية تدبير أملاك الدولة.

وعلى مستوى النفقات، ارتكز المجهود المالي خلال سنة 2024 على تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الهيكلية ذات الأولوية، مع مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار التضخم والجفاف، وتنفيذ الالتزامات الناتجة عن الحوار الاجتماعي. كما شمل هذا المجهود دعم الفئات المستهدفة في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتزليل مختلف مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وكذا برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات التي شهدتها بعض المناطق خلال سنة 2024.

وهكذا، ارتفعت نفقات الاستثمار بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2023، لتبلغ ما يعادل 7,4% من الناتج الداخلي الخام، مؤكدة بذلك استمرار الحكومة في نهجها الهادف إلى جعل الاستثمار العمومي رافعة للنمو والتشغيل. أما نفقات السلع والخدمات، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 7,9% في 2024، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة كتلة الأجور (+8,5%) والنفقات الأخرى للسلع والخدمات (+6,8%)، مما يعكس أثر الرفع من الأجور في القطاع العام وتحويلات التسيير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وإجمالاً، يتجلى المجهود الميزانياتي للإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2024 لمواجهة الضغوط التضخمية ودعم القدرة الشرائية وتعزيز العدالة الاجتماعية فيما يلي:

- ◀ الزيادة في أجور موظفي القطاع العام بمختلف فئاته. وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذا الإجراء 13,8 مليار درهم استفاد منها حوالي 1.127.000 موظف؛
- ◀ دعم مهني قطاع نقل المسافرين والبضائع، بغلاف مالي إجمالي قدره 1,7 مليار درهم؛
- ◀ دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ 4 مليارات درهم لضمان استقرار أسعار الكهرباء؛
- ◀ تمويل التدابير الهادفة إلى ضبط أسعار المواد الغذائية والتخفيف من آثار الجفاف، من خلال دعم أسعار الشعير، وأعلاف الماشية، والبنود، والأسمدة، بتكلفة إجمالية تقارب 1 مليار درهم، إضافة إلى مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية بما مجموعه 25,4 مليار درهم؛
- ◀ الاستمرار في تعزيز دينامية الاستثمار العمومي، الذي بلغ حوالي 117,4 مليار درهم سنة 2024.

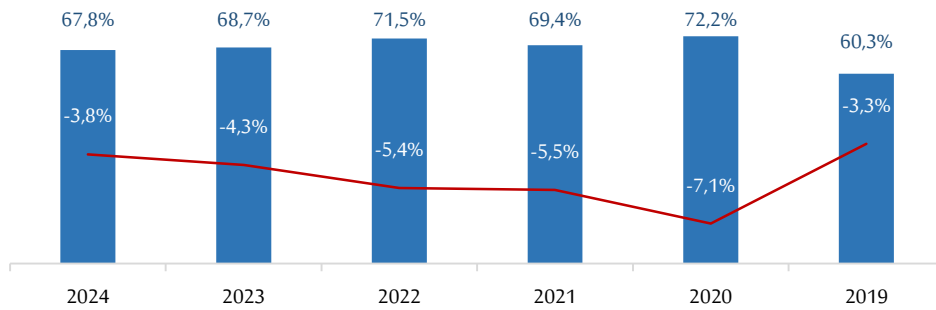
فيما يتعلق بفوائد الدين، فقد سجلت ارتفاعاً في 2024 بنسبة 8,6%، ويرجع ذلك أساساً إلى فوائد الدين الخارجي (+26,6%)، وذلك ارتباطاً بتنامي كلفة القروض ذات أسعار فائدة متغيرة. وتأتي هذه التطورات في سياق دولي يتسم بتشديد نقدي سريع ومتزامن انتهجه كل من البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي ابتداء من الربع الأول من 2022، حيث بلغت الزيادات التراكمية في أسعار الفائدة الرئيسية 525 نقطة أساس و450 نقطة أساس على التوالي.

ومع ذلك، ظلت هذه النفقات محدودة عند 2,1% من الناتج الداخلي الخام في 2024، وهو ما يعكس حسن تدبير المديونية واستمرار السياسة الحذرة في اللجوء إلى التمويل الخارجي.

وفي المقابل، شهدت النفقات المتعلقة بدعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية انخفاضا ملحوظا، إذ انتقلت من 25 مليار درهم في 2023 إلى 23,6 مليار درهم في نهاية 2024، أي ما يمثل، على التوالي، 1,7% و1,5% من الناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا التطور، الخفض الجزئي لدعم غاز البوتان ابتداء من 20 مايو 2024، إضافة إلى تراجع أسعار المنتجات المدعمة في الأسواق الدولية.

ويمكن هذا التراجع في تحملات المقاصة، إلى جانب التحكم في النفقات الجارية الأخرى وتحسن المداخيل، من الحد من العجز الميزانياتي تدريجياً، الشيء الذي انعكس إيجاباً على نسبة الدين التي سجلت انخفاضا تدريجيا لتصل إلى حوالي 67,8% من الناتج الداخلي الخام في 2024، مقابل 71,5% في 2022 و72,2% في 2020.

العجز الميزانياتي / دين الخزينة - نسبة للناتج الداخلي الخام-



2.2. نتائج تنفيذ قانون المالية في متم شتنبر 2025 والتوقعات الختامية

أسفرت نتائج تنفيذ قانون المالية عند متم شهر شتنبر 2025، عن عجز في الميزانية قدره 52,8 مليار درهم، مقابل 35,6 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعكس هذا التطور ارتفاعا في النفقات الإجمالية (+50,5 مليار درهم) يفوق الزيادة المسجلة في المداخيل (+33,3 مليار درهم)، وذلك في سياق مواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، والدينامية القوية للاستثمار العمومي.

ويعكس هذا الاتجاه حرص المملكة على تسريع وتيرة إنجاز الأوراش ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي البالغ، لا سيما تلك الرامية إلى الحد من الفوارق المجالية وتحسين ولوج المواطنين إلى الخدمات الأساسية، في إطار مقارنة تنموية مندمجة وموجهة نحو العدالة الاجتماعية والمجالية.

وبالموازاة مع ذلك، تواصل تحسن المداخيل، لا سيما الجبائية منها، والتي سجلت تطورا ملموسا بنسبة 15,2% عند متم شتنبر 2025، مؤكدة المنحى التصاعدي المسجل منذ سنة 2022. وتعكس هذه الدينامية الأثر الهيكلي المتواصل لتدابير الإصلاح الجبائي، وذلك طبقا لمبادئ القانون الإطار، القائم على توسيع الوعاء الجبائي، وتعزيز الامتثال الضريبي، وترشيد التحفيظات الضريبية، وتطوير آليات التحصيل والمراقبة.

الإطار 1: آثار المقاربة الوقائية في إطار الإصلاح الجبائي

عرفت المداخل الجبائية (قبل التخصيصات والتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) التي تديرها المديرية العامة للضرائب، إلى غاية نهاية شتنبر 2025، تحسناً لافتاً بلغ 19,8% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، لترتفع هذه النسبة إلى 21,8% عند احتساب المداخل المستخلصة في إطار المادة 7 من قانون المالية لسنة 2024. ويأتي هذا الأداء المتميز امتداداً لدينامية الإيجابية المسجلة بنهاية دجنبر 2024، التي عرفت نمواً بنسبة 16,1%، مما يرسخ منحى تصاعدياً مستمراً منذ سنة 2022 ويؤكد الطابع الهيكلي للإصلاحات الجبائية التي أرسدت تحولاً عميقاً في المنظور الضريبي، قوامه المقاربة الوقائية.

وقد ارتكز هذا التحول على ركيزتين متكاملتين، تمثلتا في إرساء مبدأ الاقتران من المنيع وتحسين النظام الجبائي ضد مظاهر الغش والتهرب في المنيع. وقد أفضى هذا الخيار إلى تحوّل ملموس في أداء الضرائب الرئيسية، حيث تضاعفت وتيرة تطورها بشكل يعكس فعالية المقاربة الجديدة. وهكذا، انتقل المعدل السنوي المتوسط لتطور الضريبة على الشركات من 3,8% قبل الإصلاح إلى 17,2% بعده، وارتفع معدل نمو الضريبة على القيمة المضافة من 3,6% إلى 10,3%، كما سجلت الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور تطوراً من 4,3% إلى 9,5%، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الالتزام الطوعي وتعزيز عدالة التحصيل.

وقد برز الأثر المباشر لاعتماد مبدأ الاقتران من المنيع من خلال النتائج الملموسة المسجلة، إذ بلغت مداخل الضريبة المحجوزة على المكافآت الممنوحة للغير حوالي 4,4 مليار درهم، مسجلة نمواً استثنائياً بنسبة 90% خلال سنة 2024، تلاها ارتفاع إضافي بنسبة 21% إلى غاية نهاية شتنبر 2025. كما كشفت المقارنة بين سنتي 2023 و2025 عن تطور نوعي في سلوك المصرحين، حيث ارتفعت المساهمة الجبائية للأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الصافي الفعلي الذين طبّق عليهم الاقتران من المنيع بنسبة 79,8%، مقابل 20,4% فقط لدى نظرائهم الذين لا يخضعون لهذا الاقتران، وهو ما يجسد الأثر الإيجابي لهذا الإجراء على مستوى الامتثال الجبائي.

أما على صعيد الضريبة على القيمة المضافة، فقد مكّن تفعيل الاقتران من المنيع ابتداءً من يوليوز 2024 من تحقيق تعبئة مالية تفوق 6,1 مليار درهم خلال سنة واحدة، أي ما يعادل خمسة أضعاف الفوائض السنوية التي كانت تسجل قبل الإصلاح، مما يؤكد قوة هذا الإجراء في ترسيخ مناعة النظام الجبائي ضد مظاهر التهرب والتلاعب.

وفي الاتجاه نفسه، ساهمت آليات تحجيم الغش الجبائي في المراحل الأولى من الدورة الاقتصادية في تحسين تدبير الامتيازات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وضبط مساراتها فقد تمكنت الإدارة، خلال سنة واحدة، من تتبع معدات فلاحية اقتنيت في إطار هذا النظام بقيمة إجمالية بلغت 5,3 مليار درهم، كما مكّن نظام الضمان المرافق لاقتناء التجهيزات الاستثمارية المعفاة من تحديد 6.600 مقاوله مصنّفة ضمن الفئة عالية المخاطر. إلى جانب ذلك، شكّل إحداث سجل خاص بالمقاولات غير النشيطة خطوة حاسمة في الحد من ظاهرة الفواتير الوهمية، بعد إدراج ما يفوق 769.952 مقاوله ضمن هذا السجل، من بينها 233.539 شخصاً معنوياً.

موازية مع هذه المقاربة الوقائية، تم تفعيل حزمة من الإجراءات التخفيفية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، التي تروم تعزيز الثقة وترسيخ العدالة الجبائية. وقد شملت هذه الإجراءات، على الخصوص، مراجعة جدول حساب الضريبة على الدخل والإسقاطات الجزافية لفائدة الأجراء وإعفاء مداخل المتقاعدين، مما مكّن من ضخ أكثر من 8 ملايين درهم في القدرة الشرائية للأسر. كما ساهم توحيد معدل الضريبة على الشركات نحو 20% بالنسبة لمعظم المقاولات، وإعفاء بعض المواد الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة، ولا سيما الأدوية والمياه الموجهة للأسر، في تكريس قدر أكبر من العدالة الجبائية. ورغم الطابع التخفيفي لهذه التدابير، واصلت المداخل الجبائية منحها التصاعدي، مما يعكس نجاعة المقاربة المعتمدة التي جمعت بين توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الإنصاف الجبائي دون المساس بالتوازن المالي للدولة.

وإلى غاية متم شتنبر 2025، تميز تنفيذ قانون المالية بأهم التطورات التالية:

- ◀ حققت المداخيل الجبائية نسبة إنجاز بلغت 80,6%، أي زيادة قدرها 34 مليار درهم (+15,2%) مقارنة بتمتم شتنبر 2024.
- ◀ ارتفعت التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، بما في ذلك الحصص التي تتحملها الجماعات الترابية، لتصل إلى 18,2 مليار درهم مقابل 13,2 مليار درهم خلال نفس الفترة من 2024.
- ◀ بلغت المداخيل غير الجبائية 33,5 مليار درهم، منها 16 مليار درهم متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية و 3,8 مليار درهم برسم التمويلات المبتكرة.
- ◀ بلغت نسبة إنجاز النفقات العادية 75,2%، لتصل إلى 266,2 مليار درهم، مسجلة زيادة قدرها 35,6 مليار درهم (+15,4%) مقارنة بتمتم شتنبر 2024.
- ◀ بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 69,2% لتصل إلى 73 مليار درهم، مسجلة زيادة قدرها 2,3 مليار درهم (+3,3%) مقارنة بتمتم شتنبر 2024.

على ضوء هذه النتائج المحققة إلى غاية متم شتنبر، واستناداً إلى التوقعات المرتبطة بتطور الظرفية الماكرو-اقتصادية خلال ما تبقى من السنة، من المرتقب أن يظل عجز الميزانية في حدود الهدف المسطر في قانون المالية لسنة 2025، والمتمثل بـ 3,5% من الناتج الداخلي الخام.

جدول 2 : المداخيل و النفقات في متم شتنبر 2025 (بمليون درهم)

نسبة الإنجاز	التطور		شتنبر 2025	شتنبر 2024	
	القيمة	%			
74,7%	33 291	12,7%	295 149	261 858	المداخيل الجارية
80,6%	34 047	15,2%	258 135	224 088	المداخيل الجبائية
98,9%	17 064	30,9%	72 234	55 170	الضريبة على الشركات
84,0%	7 368	16,8%	51 141	43 773	الضريبة على الدخل
72,0%	5 282	7,8%	72 661	67 380	الضريبة على القيمة المضافة
79,2%	3 701	14,5%	29 211	25 510	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
58,8%	-1 056	-7,8%	12 511	13 568	الرسوم الجمركية
78,2%	1 272	8,1%	17 001	15 729	رسوم التسجيل والتنبر
46,8%	-634	-1,9%	33 502	34 136	المداخيل غير الجبائية
71,1%	3 958	32,8%	16 023	12 065	المؤسسات والمقاولات العمومية
40,6%	-2 891	-14,2%	17 480	20 371	مداخيل أخرى
0,0%	-1 700	-	0	1 700	تفويت مساهمات الدولة
76,7%	50 478	17,0%	347 925	297 447	النفقات الإجمالية
75,2%	35 568	15,4%	266 195	230 627	النفقات الجارية
74,8%	13 855	11,5%	134 794	120 939	الأجور
71,8%	20 103	32,6%	81 744	61 641	سلع وخدمات أخرى
82,3%	6 699	23,6%	35 067	28 368	فوائد الدين
85,1%	-5 089	-25,9%	14 590	19 679	المقاصة
70,0%	-2 277	-7,3%	28 954	31 231	الرصيد العادي
69,2%	2 304	3,3%	73 030	70 727	الإصدارات برسم الاستثمار
-145,0%	-12 606	-	-8 699	3 906	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
90,6%	-17 187	48,3%	-52 776	-35 589	العجز الميزانياتي

3. البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات 2026 - 2028

1.3. التوجهات العامة متعددة السنوات

تندرج البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028 في سياق مواصلة الإصلاحات التي تم إطلاقها، تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية، وانسجاماً مع أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026. وتمثل هذه البرمجة تجسيداً لإرادة المملكة في الحفاظ على توازنها الماكرو-اقتصادية، وتوطيداً لصلابة مرتكزاتها المالية والاقتصادية، ومواصلة السير بخط ثابتة نحو إقلاع اقتصادي مستدام، يقوم بتوفير هوامش جديدة للنمو في إطار يراعي التوازن بين هذه الطموحات من جهة، والإمكانات المالية المتاحة للدولة، من جهة ثانية.

وفقاً لهذه التوجهات، تعزز المملكة خلال الفترة 2026-2028 مواصلة استراتيجيتها الرامية إلى تأمين الموارد الحيوية، ولاسيما الطاقية والمائية والغذائية والتكنولوجية، بما يعزز السيادة الوطنية في هذه المجالات، ويساهم في بناء نموذج تنموي مستدام قادر على الصمود أمام التحولات العالمية. كما تولي هذه البرمجة أهمية خاصة للتحول الرقمي، باعتباره أحد الركائز الاستراتيجية للسيادة الوطنية، في ظل سياق دولي يتجه نحو إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية على أساس البيانات والسحابة المعلوماتية والذكاء الاصطناعي.

وستمكن هذه الأوراش والمشاريع بلدنا، فضلاً عن دعم استعداداته لتنظيم كأس العالم 2030، من تعزيز جاذبيته السياحية والاستثمارية، وترسيخ مكانته الإقليمية، وتقوية تنافسيته اللوجستية والصناعية على المستويين القاري والعالمي، على المدين المتوسط والبعيد.

وإلى جانب هذه المشاريع والبرامج ذات البعد الاقتصادي والموجهة نحو التحديث والعصرنة، تُكرّس البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028 التزام الدولة بمواصلة توجيهها الاجتماعي، من خلال الاستمرار في تنفيذ ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، بما في ذلك الإجراءات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي، إلى جانب تطوير آليات الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

وإضافة إلى ذلك، ستتم مواصلة المجهود المالي الموجه لقطاعي الصحة والتعليم، عبر تخصيص اعتمادات إضافية لتوسيع العرض الصحي والتربوي، ودعم استمرارية عمل البنيات القائمة، وتمكينها من الموارد البشرية واللوجستية الكفيلة بتحسين جودة الخدمات وتيسير الولوج إليها في مختلف الجهات.

وعلى مستوى آخر، تمثل البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028 انطلاقة جديدة في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، ترتكز على الانتقال من النماذج التقليدية إلى مقاربة مبتكرة قائمة على التنمية الترابية المندمجة، تروم إطلاق عملية تحديث شاملة للمجالات الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، بما يضمن لكل مواطن استفادته العادلة من ثمار التقدم والتنمية، دون أي إقصاء أو تمييز.

وفي هذا الإطار، تتضمن البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2026-2028 إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية، ترتكز على تهمين الخصوصيات المحلية، وتعزيز الجهوية المتقدمة، وترسيخ مبدأي التكامل والتضامن بين الجماعات الترابية، عبر تعبئة الجهود المشتركة لمختلف الفاعلين حول أولويات واضحة ومشاريع ذات أثر ملموس، تهم أساساً تشجيع التشغيل، وتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتبني نموذج استباقي ومستدام لتدبير الموارد الحيوية، وعلى رأسها الماء.

وتتوقف فعالية تنفيذ هذا المخطط المتوسط المدى على تعبئة الموارد المالية الضرورية وإرساء برمجة ميزانية رشيدة وواقعية. ولهذه الغاية، ترتكز السياسة الحكومية في مجال النفقات على الحفاظ على المجهود المالي اللازم لتلبية حاجيات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون المساس بتوازنات المالية العمومية على المدى البعيد، لاسيما عبر التحكم في مستوى عجز الميزانية وعبء المديونية.

ولبلوغ ذلك، اعتمدت البرمجة الميزانية 2026-2028 مبدأ ترتيب صارم للأولويات على مستوى النفقات العمومية، مما تجسد في ترشيد النفقات الجارية. وفي المقابل، تم اعتماد برمجة استراتيجية لمشاريع استثمارية مهيكلية، تساهم في خلق قيمة مضافة وتسريع وتيرة التصنيع، وتشجيع الصادرات الوطنية، وتهيئة الرأسمال البشري.

2.3. برمجة المداخيل لثلاث سنوات

يعكس التطور المتوقع للمداخيل العادية في الفترة الممتدة بين 2026 و2028 تحسناً في كل من المداخيل الجبائية، الداخلية منها والجمركية، والمداخيل غير الجبائية. حيث يتوقع زيادة المداخيل العادية برسم سنة 2026 بنسبة 2,5% مقارنة بالتوقعات المحينة الخاصة بمداخيل سنة 2025. كما ستعرف المداخيل العادية الخاصة بسنتي 2027 و2028 زيادة من سنة لأخرى تصل، على التوالي، إلى 3,1% و1,3%.

جدول 3: البرمجة الميزانية الإجمالية لمداخيل الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	قانون المالية 2025	
448 277	442 367	429 192	391 672	المداخيل العادية (الميزانية العامة)
407 810	386 677	366 508	320 079	المداخيل الجبائية (1)
184 654	174 265	164 228	139 268	- الضرائب المباشرة
107 261	100 789	94 464	73 006	• الضريبة على الشركات
71 317	67 833	64 522	60 868	• الضريبة على الدخل
6 076	5 643	5 243	5 394	• الزيادات المترتبة على التأخير و مداخيل أخرى
175 835	167 539	159 745	137 789	- الضرائب غير المباشرة
127 923	120 894	114 355	100 889	• الضريبة على القيمة المضافة
48 995	46 105	43 321	36 844	في الداخل
78 928	74 789	71 035	64 045	للاستيراد
47 912	46 645	45 390	36 901	• الضريبة الداخلية على الاستهلاك
18 433	18 071	17 717	13 700	التبغ
24 462	23 749	23 058	19 451	المنتجات الطاقية
5 017	4 824	4 615	3 750	مواد أخرى
20 242	19 368	18 532	21 283	- الرسوم الجمركية
27 080	25 506	24 003	21 739	- رسوم التسجيل والتنبر
40 467	55 690	62 685	71 593	المداخيل غير الجبائية
25 304	25 527	27 522	22 550	• مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
9 163	24 163	29 163	43 043	• مداخيل أخرى
6 000	6 000	6 000	6 000	• مداخيل متأتية من تفويت مساهمات الدولة

(1) على أساس صافي من التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

1.2.3. المداخيل الجبائية:

من المتوقع أن تستمر المداخيل الجبائية في نمو مضطرد على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بالنظر للأثر المرتقب للإصلاحات المتعلقة بتفعيل القانون-الإطار للإصلاح الجبائي. وهكذا، ينتظر أن تبلغ هذه المداخيل 366,5 مليار درهم في سنة 2026، و 386,7 مليار درهم في سنة 2027 و 407,8 مليار درهم في سنة 2028، أي بتطور سنوي قدره 5,5% في المتوسط. وتعتمد هذه التوقعات على فرضيات الإطار الماكرو اقتصادي وكذا على خصوصيات الرسوم والضرائب المعنية. كما تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاستثنائية المسجلة وكذا الأثر المالي للتدابير المرتقبة وفقا للأهداف الأساسية للقانون-الإطار للإصلاح الجبائي.

وفي هذا الإطار، تهدف التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2026، بالأساس، إلى تخفيف الضغط الضريبي على الملمزمين وتحفيز التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات والتحديث المستمر للممارسات الضريبية، فضلا عن مواصلة التدابير الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية، لا سيما في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والجفاف.

2.2.3. المداخيل غير الجبائية:

تبلغ توقعات المداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنوات 2026، 2027 و2028، على التوالي، 27,5 مليار درهم، 25,5 مليار درهم و25,3 مليار درهم.

ويمكن أن تتطور هذه التوقعات على ضوء تنزيل مقتضيات الأحكام الواردة في القانون-الإطار 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز دور الدولة "المساهمة" وترشيد محفظة الدولة مع الحرص على مواكبة نجاحاتها، ولا سيما من خلال مواصلة تفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نعاة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".

وفيما يتعلق بـ "التمويلات المبتكرة"، ستواصل الحكومة اللجوء لآليات التدبير النشط للملك الخاص للدولة خلال السنتين 2026 و2027 بتعبئة ما يناهز 20 مليار درهم و15 مليار درهم على التوالي. ويتم تحديد الأصول العقارية التي سيتم تفويتها، بناء على تقدم نتائج الأشغال المنجزة من حيث تأطير وتقييم هذه الأصول وإعداد الوثائق التعاقدية المتعلقة بها. وبخصوص المداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة، فإنه من المرتقب أن تبلغ 6 مليار درهم سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2026 و2028.

3.3. برمجة النفقات لثلاث سنوات

1.3.3. الحجم الإجمالي لنفقات الميزانية العامة

تبلغ الاعتمادات الإجمالية المبرمجة للنفقات 515,5 مليار درهم في سنة 2026 و526,4 مليار درهم في 2027 و523,6 مليار درهم في 2028، أي بمعدل زيادة سنوية متوسطة قدرها 0,8% ما بين سنتي 2026 و2028. ويعكس هذا التطور لنفقات الميزانية العامة ارتفاعا سنويا متوسطا لنفقات التسيير بنسبة 2,5%، مقابل انخفاض لتلك المتعلقة بالاستثمار بمعدل سنوي متوسط قدره -3,8% برسم نفس الفترة.

جدول 4: البرمجة الميزانية الإجمالية لنفقات الميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	
355 095	348 417	337 858	نفقات التسيير (1)
206 227	202 386	195 331	نفقات الموظفين والأعوان
99 241	96 261	93 674	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
47 427	46 670	45 453	التكاليف المشتركة
2 200	3 100	3 400	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
42 640	41 478	41 551	تكاليف فواند وعمولات متعلقة بالدين العمومي (2)
125 864	136 488	136 107	نفقات الاستثمار (3)
523 598	526 383	515 515	نفقات الميزانية العامة

1/ بدون احتساب النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2/ على أساس صافي من الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين.

3/ اعتمادات الأداء.

◀ نفقات التسيير

• نفقات الموظفين

تنبني توقعات نفقات الموظفين برسم الفترة 2026-2028 على الأجور والنفقات الدائمة والترقيات والإحالات على التقاعد، بالإضافة إلى الأثر المالي الناتج عن مخرجات الحوار الاجتماعي في مختلف جولاته. وتراعي هذه التوقعات استغلال الإمكانيات التي تتيحها آليات تحويل المناصب المالية لتغطية الحاجيات على المستويين المجالي والقطاعي.

ويبين الجدول التالي أنه من المتوقع أن تنتقل نفقات الموظفين من 195,3 مليار درهم سنة 2026 إلى 206,2 مليار درهم سنة 2028، أي بمعدل ارتفاع سنوي متوسط قدره 2,8% خلال هذه الفترة.

جدول 5: البرمجة الميزانية لنفقات الموظفين (بمليون درهم)

توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	
167 532	164 338	158 172	المرتبات والأجور والتعويضات الدائمة - بما فيها الترقيات والتحفيزات وإحداث مناصب مالية جديدة (*)
27 713	27 246	26 202	المساهمات الاجتماعية للدولة برسم التقاعد والاحتياط الاجتماعي
10 982	10 802	10 958	نفقات أخرى
206 227	202 386	195 331	نفقات الموظفين

(*) بما فيها الانعكاس المالي للتدابير المندرجة في إطار الحوار الاجتماعي.

ويعزى المنحى التصاعدي لهذه النفقات بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأجور والمرتبات والتعويضات الدائمة، والتي يتوقع أن ترتفع بمعدل سنوي متوسط يصل إلى 2,9%، نتيجة لنظام الترقيات في السلم والدرجة وإحداث مناصب مالية جديدة وكذا للتدابير المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي. وسيترتب عن ذلك ارتفاع على مستوى مساهمات الدولة في أنظمة التقاعد ومنظمات الاحتياط الاجتماعي بمعدل سنوي متوسط قدره 2,8% بين سنتي 2026 و2028.

• نفقات المعدات والنفقات المختلفة

تتمثل التوجهات المعتمدة بخصوص نفقات المعدات والنفقات المختلفة في الحرص على التدبير الأمثل للإدارة العمومية، من خلال ترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة وعقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات والدراسات والنقل والتنقل وتنظيم الاستقبالات، فضلا عن إعطاء الأولوية لتصفية المتأخرات المرتبطة بمستحقات الماء والكهرباء والنفقات التي من شأنها الحفاظ على سيرورة المرفق العام وإتمام خدماته، بما فيها التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية. في هذا الصدد، يتوقع أن تعرف نفقات المعدات والنفقات المختلفة ارتفاعا بمعدل سنوي متوسط قدره 2,9% بين سنتي 2026 و2028.

ويعزى ارتفاع هذه النفقات، التي تخضع عموما لتتبع دقيق بغية حصرها في المتطلبات الضرورية، إلى ارتفاع الإعانات والتحويلات المبرمجة لفائدة المؤسسات العمومية نتيجة:

- رغبة الحكومة في توطيد الجهود المبذولة على مستوى ميزانية الدولة لتعزيز القدرات المالية للقطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها قطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والصحة، فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بها وكذلك الإصلاحات التي شرع في تنزيلها خلال السنوات الأخيرة؛
- ارتفاع كتلة أجور المؤسسات العمومية على ضوء التدابير المتخذة من أجل تنزيل الاتفاقيات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي.

• التكاليف المشتركة للتسيير

تتميز اعتمادات التسيير المدرجة في البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028 والمتعلقة بفصل التكاليف المشتركة بغالبية النفقات ذات الطابع الاجتماعي، لا سيما تلك المتعلقة بتكاليف المقاصة ودعم بعض الإصلاحات، على غرار التدابير المتخذة لمواكبة قطاع النقل الطرقي، إضافة إلى بعض النفقات المتعلقة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد. كما تشمل أيضا على جزء من الاعتمادات المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية. ويسلط الجدول التالي الضوء، إجمالاً، على اعتمادات التكاليف المشتركة لميزانية التسيير برسم البرمجة الميزانية متعددة السنوات 2026-2028:

جدول 6: البرمجة الميزانية للتكاليف المشتركة للتسيير (بمليون درهم)

توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	
12 876	12 786	13 856	تغطية تكاليف المقاصة وتحمل آثار الإجراءات المواكبة
4 707	4 285	3 871	تغطية بعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد
29 844	29 599	27 726	نفقات أخرى مرتبطة أساساً بدعم السياسات الاجتماعية وبأنشطة التعاون الدولي و بعض المؤسسات
18 577	18 552	13 850	بما فيها: التحويلات لفائدة الحساب المرصد لأموال خصوصية "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"
47 427	46 670	45 453	التكاليف المشتركة للتسيير

● تحملات فوائد وعمولات الدين العمومي

من المتوقع أن تنخفض تكاليف فوائد الدين العمومي¹ في سنة 2026 بحوالي 1,1 مليار درهم، أي بنسبة 2,5% مقارنة بالتوقعات المحينة برسم سنة 2025. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى:

- انخفاض تحملات الفوائد للدين الخارجي بحوالي 0,8 مليار درهم وذلك بفضل تراجع مستويات أسعار الفائدة في السوق المالية الدولية لا سيما أسعار الفائدة المطبقة للأوروبيين لأجل 6 أشهر بمقدار 64 نقطة أساس، وتلك المتعلقة بأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي المقومة على السوفر بمقدار 41 نقطة أساس مقارنة مع سنة 2025؛
- تراجع تحملات فوائد الدين الداخلي بحوالي 0,3 مليار درهم نتيجة انخفاض أسعار الفائدة في السوق الداخلية بحوالي 94 نقطة أساس منذ منتصف سنة 2024 عقب خفض بنك المغرب لسعر الفائدة الرئيسي ب 75 نقطة أساس في المجموع ابتداء من أواخر شهر يونيو 2024.

ومن المنتظر أن تستقر تكاليف الفوائد لسنة 2027، في نفس المستوى المتوقع لسنة 2026 وأن تعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2028.

◀ نفقات الاستثمار

يبين الجدول التالي بنية اعتمادات الأداء برسم نفقات الاستثمار في إطار البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028، حيث يرتقب أن تعرف هذه النفقات تراجعا تدريجيا، بمستوى انخفاض سنوي قدره - 3,8% برسم الفترة 2026-2028.

جدول 7 : البرمجة الميزانية لنفقات الاستثمار للميزانية العامة (بمليون درهم)

توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	
80 569	89 084	92 025	ميزانيات الاستثمار القطاعية
45 295	47 404	44 082	التكاليف المشتركة للاستثمار
125 864	136 488	136 107	نفقات الاستثمار

ويأتي هذا التراجع بعد الارتفاع الملحوظ الذي عرفته هذه النفقات خلال سنتي 2025 (+8,8% مقارنة ب 2024) و2026 (+5,9% مقارنة ب 2025) نتيجة اتخاذ الحكومة قرار تسريع تنزيل بعض المشاريع المندرجة في برامج مهمة أطلقتها المملكة استجابة لحاجيات ملحة، ولا سيما المشاريع المتعلقة بحماية الموارد المائية، وتحديث البنيات التحتية الطرقية والسككية، وتأهيل البنيات الاستشفائية، وتوسيع العرض الصحي بمختلف جهات المملكة.

ومن جهة أخرى، يعزى الانخفاض المتوقع في نفقات الاستثمار ابتداءً من سنة 2027 أساساً إلى الاستكمال التدريجي لبعض البرامج والأوراش، وعلى رأسها برنامج التزود بالماء الشروب وماء السقي 2020-2027 بمكونيه المتعلقين بالماء الصالح للشرب وبمياه الري.

وترتكز برمجة نفقات الاستثمار برسم الفترة 2026-2028 على مختلف التدابير المزمع تنزيلها في إطار الاستراتيجيات التي تم إطلاقها خلال السنوات الماضية، وإلى البرامج والمشاريع الجديدة المبرمجة، لاسيما تلك المرتبطة بما يلي:

- إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية؛

¹ دون احتساب الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين

- تعزيز الجهد المالي الموجه لفائدة القطاعات الاجتماعية وقطاعات البنيات التحتية، قصد تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الطرقية، والطرق السيارة، والمشاريع السكنية الجارية، وكذا استكمال أشغال بناء وتجهيز البنيات الاستشفائية التي هي قيد الإنجاز، وخاصة المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط والمستشفى الجامعي بالعيون؛
- توطيد المشاريع والإجراءات المندرجة ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، مثل السكن، والسياحة، والمشاريع الفلاحية المندرجة في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" والاستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2030"؛
- تفعيل المكونات الجديدة من خطة الطريق الخاصة بالتشغيل، لاسيما على مستوى القطاع الفلاحي؛
- تعزيز البنيات التحتية التعليمية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني؛
- تشجيع الاستثمار الخاص وتغطية آليات الضمان والتمويل التي تدبرها "تمويلكم"؛
- تنفيذ العمليات المتعلقة بمساهمات الدولة في الرأسمال والتسبيقات في الحساب الجاري للمساهمين في الشركات العمومية، إضافة إلى مخصصات من الرأسمال وإعانات الدولة لفائدة بعض المؤسسات العمومية.

علاوة على ذلك، وبالتوازي مع الجهود المبذولة لترشيد نفقات التسيير، تعمل الدولة على إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية المهيكلية التي تخلق قيمة مضافة أو تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مع إجراء مشاريع بناء وتجهيز المقرات أو المباني الإدارية التي لا تكتسي طابعا استعجاليا.

2.3.3. التدابير الرئيسية المعتمدة في البرمجة الميزانية

بناء على التوجهات العامة المحددة في البرنامج الحكومي وانخراط المملكة في مشاريع كبرى وأوراش هيكلية، شكلت البرمجة الميزانية برسم الفترة 2026-2028 امتدادا للفترة 2025-2027، مع إدراج التحيينات اللازمة على توقعات النفقات أخذا بعين الاعتبار للتدابير الجديدة المقررة، والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول 8: التدابير الميزانية

المكونات	التدابير المعتمدة
نفقات التسيير	<ul style="list-style-type: none"> - البرمجة الميزانية للزيادات في الأجور الناتجة عن الحوار الاجتماعي ومختلف الترقيات وكذا للأثر المالي الناتج عن ارتفاع كتلة أجور المؤسسات العمومية (بناء على مخرجات الحوار الاجتماعي) من خلال مراجعة الإعانات الممنوحة لها انطلاقا من الميزانية العامة للدولة؛ - استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية عن طريق توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص المتوفرين على شغل قار؛ - مواصلة تنزيل ورش تعزيز حكامه قطاع الصحة عقب الشروع في تفعيل أولى المجموعات الصحية الترابية على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.
نفقات الاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> - دعم تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛ - إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛ - استكمال إنجاز المشاريع والأوراش التي تندرج في إطار استعدادات المملكة لاحتضان منافسات كأس العالم لكرة القدم 2030، وعلى رأسها مشاريع البنيات الرياضية، والبنيات التحتية السكنية والجوية والطرقية؛ - تنزيل مكونات جديدة في إطار خارطة الطريق الجديدة للتشغيل (خاصة على مستوى القطاع الفلاحي)؛ - تسريع وتيرة إنجاز البنيات التحتية الصحية قيد الإنجاز، وعلى وجه الخصوص المستشفيات الجامعيين بكل من الرباط والعيون.

4.3. المسار الميزانياتي لثلاث سنوات

استنادًا إلى آفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي، ووفقًا للفرضيات المعتمدة في إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2026-2028، تعتزم الحكومة مواصلة جهودها الرامية إلى استدامة المالية العمومية وضبط مسارها على المدى المتوسط. وترتكز هذه السياسة على التحكم في مستوى عجز الميزانية في حدود 3% طيلة فترة البرمجة، مما سيساهم في الحفاظ على المسار التنافسي لدين الخزينة، لينتقل من حوالي 67,4% سنة 2025 إلى 64% سنة 2028، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول 9: بيان نفقات وموارد الخزينة (بمليون درهم)

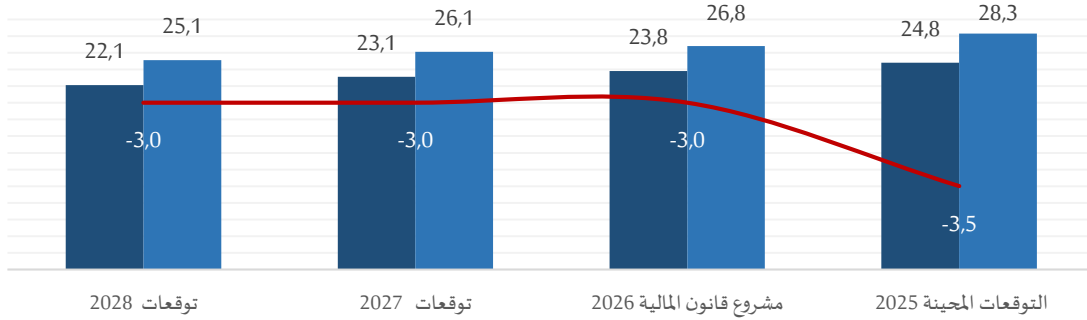
توقعات 2028	توقعات 2027	مشروع قانون المالية 2026	التوقعات المحينة 2025	إنجازات 2024	
451 877	445 967	432 792	422 500	372 563	المداخيل العادية
407 810	386 677	366 508	343 049	300 147	المداخيل الجبائية (1)
184 654	174 265	164 228	158 446	135 074	الضرائب المباشرة
175 835	167 539	159 745	144 834	125 746	الضرائب الغير المباشرة
20 242	19 368	18 532	17 625	17 814	الرسوم الجمركية
27 080	25 506	24 003	22 144	21 513	رسوم التسجيل والتبر
40 467	55 690	62 685	75 851	67 849	المداخيل غير الجبائية
25 304	25 527	27 522	24 419	16 610	مداخيل متأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية
9 163	24 163	29 163	51 431	49 540	مداخيل أخرى
6 000	6 000	6 000	0	1 700	مداخيل المتأتية من تفويت مساهمات الدولة
3 600	3 600	3 600	3 600	4 566	مداخيل بعض الحسابات الخاصة
513 991	504 001	488 239	482 992	433 494	التفقات الإجمالية
397 735	389 895	379 408	352 358	309 692	التفقات العادية
342 219	335 631	324 002	290 817	250 328	نفقات المعدات والخدمات
206 227	202 386	195 331	180 271	164 631	المستخدمين
135 992	133 245	128 671	110 546	85 697	سلع وخدمات أخرى
42 640	41 478	41 551	42 606	33 893	قوائد الدين
29 831	29 743	31 266	31 557	23 399	الداخلي
12 809	11 735	10 285	11 049	10 494	الخارجي
12 876	12 786	13 856	18 936	25 470	تحميلات الدعم
54 142	56 072	53 384	70 141	62 871	الرصيد العادي
118 257	11 8 106	114 830	122 634	117 383	الاستثمار (2)
2 000	4 000	6 000	-8 000	-6 419	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
-62 115	-58 033	-55 446	-60 493	-60 931	العجز الميزانياتي
-3,0%	-3,0%	-3,0%	-3,5%	-3,8%	العجز الميزانياتي/الناتج الداخلي الخام
-3,3%	-3,3%	-3,4%	-3,5%	-3,9%	دون احتساب مداخيل تفويت مساهمات الدولة
64,0%	64,9%	65,9%	67,4%	67,7%	المديونية/الناتج الداخلي الخام

1/ على أساس صافي من التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية والتحويلات لفائدة الجماعات الترابية.

2/ يتعلق الأمر بالإصدارات.

ويعتمد مسار ضبط المالية العمومية على تحسن إجمالي المداويل، مقابل الانخفاض التدريجي في النفقات كنسبة من الناتج الداخلي الخام، مما سيساهم في تقليص العجز وتعزيز التوازنات المالية خلال الفترة 2026-2028 كما هو موضح في البيان التالي:

العجز الميزانياتي - نسبة للناتج الداخلي الخام - / النفقات الإجمالية / المداويل العادية



وهكذا، ستستمر دينامية تعبئة المداويل الجبائية في سياق التفعيل المتواصل لمقتضيات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، حيث من المتوقع أن تستقر هذه المداويل في حدود 20% نسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2026 - 2028، وذلك في إطار ترسيخ مكتسبات هذا الإصلاح الذي سيسهم في استدامة تعبئة الموارد الجبائية وترسيخ أسس حكمة جبائية أكثر وقائية ونجاعة وإنصافاً.

من جهة أخرى، يُتوقع أن تعرف المداويل غير الجبائية انخفاضاً تدريجياً كنسبة من الناتج الداخلي الخام، لتنتقل من 3,4% سنة 2026 إلى 2,9% سنة 2027، ثم إلى 2% سنة 2028. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى الانخفاض المنتظر في المداويل المتأتية من آليات التمويل المبتكرة، حيث يُرتقب تعبئة 20 مليار درهم و 15 مليار درهم خلال سنتي 2026 و2027، في حين لم تتم برمجتها برسم سنة 2028.

أما فيما يتعلق بالنفقات، فترتكز البرمجة الميزانية على توقع انخفاض تدريجي في مستواها الإجمالي نسبة للناتج الداخلي الخام، لتنتقل من 26,8% سنة 2026 إلى 26,1% سنة 2027، ثم إلى 25,1% سنة 2028، أي بانخفاض إجمالي يُقدَّر بـ 3,2 نقطة مئوية بين 2025 و2028.

وُيعزى هذا التراجع بالأساس إلى استقرار كلفة تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي في أفق سنة 2028، إضافة إلى الاستكمال التدريجي للبرامج التنموية الكبرى التي أطلقتها المملكة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والمشاريع المتعلقة بتحديث البنيات التحتية الطرقية والسككية، وتأهيل الهياكل الاستشفائية، وتوسيع العرض الصحي بمختلف جهات المملكة.

5.3. مقارنة مع البرمجة الميزانية السابقة 2025-2027

تتعلق أبرز التغييرات التي أدخلتها البرمجة المالية المتعددة السنوات 2026-2028 بمراجعة الفرضيات الماكرو-اقتصادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث تم رفع معدلات النمو لسنتي 2025 و2026، مقابل مراجعة طفيفة نحو الانخفاض لسنة 2027، مقارنة بالبرمجة الميزانية السابقة 2025-2027 التي أُعدت في إطار التحضير لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

بالنسبة لسنة 2025، تم رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام إلى 4,8% عوض 4,6% في التوقعات السابقة، نتيجة مراجعة النمو غير الفلاحي نحو الارتفاع إلى 4,8% مقابل خفض معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية إلى 4,6% ارتباطاً بتراجع إنتاج الحبوب إلى 44 مليون قنطار بدل 70 مليون قنطار التي اعتمدت كفرضية أولية.

أما برسم سنة 2026، فقد تمت مراجعة معدل النمو الاقتصادي نحو الارتفاع بمقدار 0,5 نقطة، ليستقر في 4,6%، مستفيداً من الدينامية المتواصلة للأنشطة غير الفلاحية. ويعزى هذه التطور أساساً إلى المراجعة في منحنى الارتفاع لكل من القيمة المضافة الفلاحية من 4,4% إلى 7,9%، والناتج الداخلي الخام غير الفلاحي من 4,0% إلى 4,3%.

في المقابل، بالنسبة لسنة 2027، تمت مراجعة طفيفة نحو الانخفاض، حيث تم خفض معدل النمو من 4,2% إلى 4,0%، جراء مراجعة معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية من 4,7% إلى 4,0%، إلى جانب خفض طفيف في الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي من 4,2% إلى 4,0%.

وأما بالنسبة لمسار العجز الميزانياتي، فإنه يظل متماشياً مع المسار المستهدف في إطار البرمجة السابقة 2025-2027. حيث ستتيح الدينامية الإيجابية للموارد المالية، ولا سيما الجبائية منها، توفير هوامش مالية كافية لتغطية المجهودات الميزانية الإضافية المرتبطة بالنفقات.

وبناءً على ذلك، تم الحفاظ على المستويات المستهدفة لنسبة العجز عند 3,5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2025 و3% خلال سنتي 2026 و2027.

أما فيما يتعلق بمسار دين الخزينة، فقد تمت مراجعته نحو الانخفاض بفضل تأثير عامل الأساس المرتبط بتحقيق عجز ميزانياتي أقل من المتوقع في متم سنة 2024، إلى جانب تسجيل ناتج داخلي خام بالقيمة الاسمية أعلى من المتوقع.

جدول 10: مقارنة التوقعات مع البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات السابقة

2027- 2025

2027			2026			2025			
الفارق	برمجة 28-2026	برمجة 27-2025	الفارق	برمجة 28-2026	برمجة 27-2025	الفارق	تحيين	قانون المالية	
-0,2	4,0%	4,2%	+0,5	4,6%	4,1%	+0,2	4,8%	4,6%	معدل النمو
-	2,0%	2,0%	-	2,0%	2,0%	-1,0	1,0%	2,0%	معدل التضخم
+0,8	23,1%	22,3%	+0,2	23,8%	23,6%	+0,8	24,8%	24,0%	المدخل العادي ⁽¹⁾
+0,8	26,1%	25,3%	+0,2	26,8%	26,7%	+0,8	28,3%	27,6%	النفقات الإجمالية ⁽¹⁾
0,0	-3,0%	-3,0%	0,0	-3,0%	-3,0%	0,0	3,5%	3,5%	الرصيد الميزانياتي ⁽¹⁾
-1,7	64,9%	66,6%	-1,8	65,9%	67,7%	-2,2	67,4%	69,0%	المديونية ⁽¹⁾

1/ نسبة للناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لسنة 2025، من المتوقع أن تساهم الدينامية الجيدة المسجلة للمداخيل، خاصةً الجبائية منها، في تغطية النفقات المتعلقة بتسريع بعض المشاريع الهيكلية والإصلاحات، ومواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، إلى جانب التدابير المتخذة تنفيذاً للالتزامات الحكومة المنصوص عليها في اتفاق أبريل 2024 والمتعلق بالحوار الاجتماعي الرامي لتحسين أجور الموظفين والأجراء والمتقاعدين. وقد تم، في هذا السياق، فتح اعتمادات إضافية بمقتضى مرسوم بمبلغ 13 مليار درهم لاسيما لتغطية هذه النفقات الإضافية. وهكذا، يرتقب أن يتم ضبط نسبة العجز الميزانياتي في حدود 3,5% من الناتج الداخلي الخام عند نهاية سنة 2025، تماشياً مع الهدف المحدد في قانون المالية.

وبالنسبة للسنتين 2026 و2027، عرفت توقعات المداخيل العادية، على التوالي، تحسنا مقداره 0,2 و0,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالبرمجة السابقة. ويعزى ذلك أساسا إلى مراجعة توقعات كل من المداخيل الجبائية والمداخيل المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية نحو الارتفاع.

وعلى مستوى النفقات، وفي إطار تحيين المعطيات والمحددات التي يستند إليها في إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، عرفت توقعات نفقات الدولة تغييرات بين الفترة 2025-2027 والفترة 2026-2028، على ضوء العوامل والظروف التي تطبع تنفيذ النفقات المرتقبة عند نهاية السنة المالية، وكذا ظهور عوامل جديدة ومحددات تستدعي برمجة نفقات جديدة.

على هذا الأساس، أسفر إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028 عن ارتفاع في توقعات نفقات الميزانية العامة برسم سنتي 2026 و2027، بمعدل 4,7% و7,3% على التوالي. ويستند هذا الارتفاع إلى تحيين لتوقعات نفقات التسيير والاستثمار في منحنى تصاعدي، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول 11: مقارنة البرمجة الميزانية للنفقات لثلاث سنوات 2025-2027 مع 2026-2028 (بمليون درهم)

المجموع	الاستثمار	التسيير		
461.713	128.145	333.568	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027	2026
483.597	136.107	347.491	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028	
460.927	120.296	340.631	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2025-2027	2027
494.538	136.488	358.050	البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028	

يعزى ارتفاع توقعات نفقات التسيير بشكل أساسي إلى الأثر المالي الناتج عن الاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الاجتماعي مع مختلف الهيئات النقابية والشركاء الاجتماعيين، وتأثيرها على مستوى فصل نفقات الموظفين وكذا فصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة، إضافة إلى تحيين المعطيات المتعلقة بتمويل ورش الحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتحيين برمجة نفقات الاستثمار، يرجع ارتفاع التوقعات برسم سنتي 2026 و2027 بشكل رئيسي إلى:

- ◀ تحيين البرمجة الميزانية الخاصة بالأوراش والمشاريع التي أطلقتها المملكة على ضوء التقدم المحرز في إنجازها وضرورة تسريع إنجاز بعض المشاريع الهيكلية برسم سنة 2025 على غرار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي وكذا إنجاز البنيات التحتية الطرقية، والسككية والمينائية وكذا التقدم المحرز في إنجاز البنيات التحتية الصحية الكبرى؛
- ◀ تحيين وتيرة تنزيل برنامج دعم السكن للسنوات 2026 وما بعدها، بناء على حصيلة تنزيل هذه العملية برسم سنة 2025؛
- ◀ تحيين المعطيات المتعلقة بمختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، وعلى رأسها استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" وخارطة الطريق الجديدة للتشغيل، إضافة إلى دعم البرامج القطاعية الموجودة قيد التنزيل، ولا سيما في قطاعي البنيات التحتية والصحة.
- ◀ تحيين المعطيات المتعلقة بالتحويلات المرتبطة بزيادة رأسمال بعض المؤسسات والمقاولات العمومية والتي تهم عمليات محددة موضوع اتفاقات مبرمة.
- ◀ ويأخذ هذا التحيين بعين الاعتبار أيضا نمط التمويل والتنفيذ المعتمدين لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ما يؤدي إلى تغيير في الغلاف المالي الإجمالي لاعتمادات الاستثمار على مستوى الميزانية العامة، بما فيها التحويلات المرتبطة بتنفيذ هذه المشاريع.

4. المخاطر الميزانية

يتطرق هذا الجزء من الوثيقة إلى عرض غير شامل للمخاطر الميزانية الرئيسية، والتي يمكن أن يؤدي تحققها إلى انحراف عن مساري العجز والدين المستهدفين، بالإضافة إلى التدابير المتخذة للتخفيف من آثار هذه المخاطر، وذلك في إطار الجهود المعتمدة لتعزيز نجاعة وشفافية ومصداقية السياسة الميزانية.

1.4. المخاطر

التغيرات المناخية :

يُعد المغرب من بين الدول الأكثر تعرضاً لتداعيات التغيرات المناخية، لا سيما بفعل الجفاف والإجهاد المائي، مما يترتب عنه آثار سلبية على الإنتاج الفلاحي والقدرة الشرائية للأسر، وبالتالي على الطلب الداخلي. وهكذا، فإن ارتداد موجة جفاف جديدة بعد امتدادها بين 2019 و 2025 قد ينعكس سلباً على مسارات توظيف التوازنات الماكرواقتصادية.

يؤثر الجفاف بشكل مباشر على عدة قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني. ويُعد القطاع الفلاحي الأكثر عرضة نظراً لاعتماده الكبير على الأمطار والموارد المائية. ووفقاً لآخر الإحصائيات المتاحة، فإن 81% من المساحة الزراعية الإجمالية تعتمد على التساقطات المطرية. ومن شأن ارتفاع درجات الحرارة والتقلبات الكبيرة في نزول الأمطار أن تؤدي إلى انخفاض المحاصيل والإنتاج، مما من شأنه أن يؤثر سلباً على دخل السكان الأكثر هشاشة بالمناطق القروية.

وموازاة مع ذلك، يواجه قطاع الماء تحديات متزايدة نتيجة للإجهاد المائي المتفاقم بسبب التراجع المستمر في معدل التساقطات وارتفاع درجات الحرارة. وتسجل السدود المغربية حالياً مستويات ملء حرجة، مما يؤثر سلباً على كل من السقي والتزويد بالماء الشروب وكذا إنتاج الطاقة الكهرومائية. وتنعكس هذه التداعيات سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الماء، حيث قد تتأثر آفاق نموها بزيادة الظواهر المناخية القصوى مثل موجات الحرارة وندرة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

إن تأثير تغير المناخ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والذي يتم لمسه من خلال تراجع إنتاجية العمل، يؤثر سلباً على حجم المداخيل في ظل فرضية جمود النفقات، مما قد يؤدي إلى تفاقم تدريجي لعجز الميزانية، وبالتالي ارتفاع نسبة دين الخزينة.

أسفرت تقييمات² تأثير الاحتباس الحراري على النمو الاقتصادي عن انعكاس محدود نسبياً في البداية، ليزداد مع ارتفاع درجات الحرارة وتسارع وتيرة الاحتباس الحراري، حيث سينخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 0,02 و 0,04 نقطة مئوية سنوياً في المتوسط، في ظل السيناريوهين المرتفع والحار جداً على التوالي.

وعلى المدى الطويل، من الممكن أن يبلغ الانخفاض التراكمي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الناجم عن الارتفاع المتواصل لدرجات الحرارة، مستويات مهمة، مع انخفاض بنسبة 0,7% بحلول سنة 2050 بالنسبة للسيناريو المرتفع، و 1,3% حسب السيناريو الحار جداً.

فيما يخص السيناريو المعتدل، تقترب اتجاهات ارتفاع درجات الحرارة في ظل هذا السيناريو من الاتجاهات التاريخية، مما يجعل الانحرافات السلبية عن السيناريو المرجعي محدودة (-0,002 نقطة مئوية و-0,1%)، في حين تأخذ قيمة إيجابية وفقاً لسيناريو باريس (+0,01 نقطة مئوية و+0,3%) الذي يتوقع تباطؤاً في ظاهرة الاحتباس الحراري مقارنة بالسيناريو المرجعي.

² اعتماداً على دراسة Kahn وآخرون: « Long-Term Macroeconomic Effects of Climate Change: A Cross-country Analysis » / 2019.

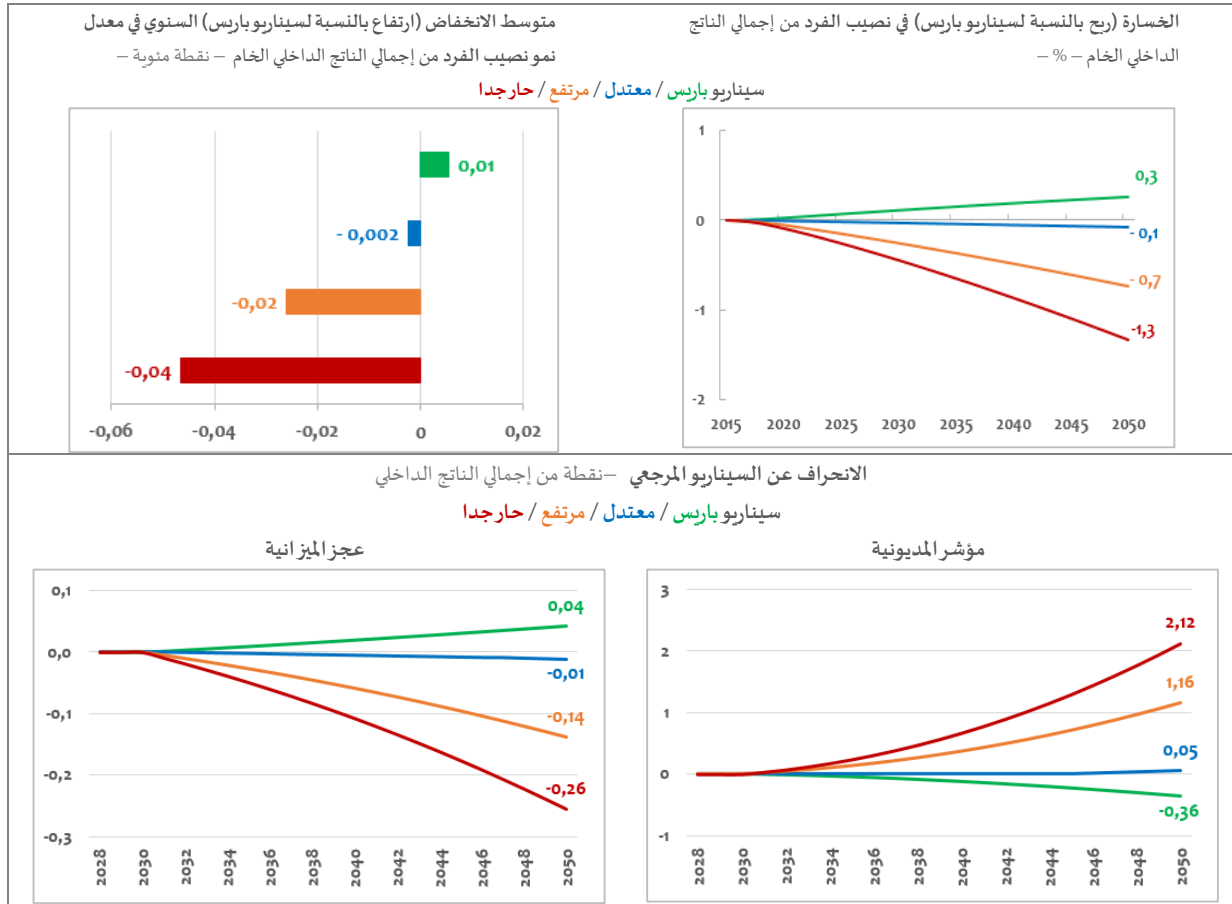
بالنسبة لسيناريو باريس، من المفترض أن ينخفض عجز الميزانية ونسبة دين الخزينة، على التوالي، بنسبة تقارب 0,04 و0,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2050 مقارنة بالسيناريو المرجعي.

وبالنسبة للسيناريوهات الثلاثة الأخرى، من المتوقع أن تكون التأثيرات على عجز الميزانية ونسبة دين الخزينة محدودة في السنوات الأولى من فترة التوقعات ثم تزداد تدريجياً مع تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يعكس حساسية المالية العمومية على المدى الطويل أمام السيناريوهات المختلفة للانبعاثات.

في هذا السياق، ووفقاً للسيناريو "المعتدل"، سيكون تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري محدوداً، مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزانية بمقدار +0,01 نقطة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2050، وارتفاع في نسبة دين الخزينة تبلغ +0,05 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بالسيناريو المرجعي.

وفي ظل السيناريو "المرتفع"، من المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية، بمقدار +0,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2045 ونسبة +0,14 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2050. وكنتيجة لذلك، قد ينحرف معدل مديونية الخزينة عن السيناريو المرجعي ب +0,7 و+1,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام في 2045 و2050 على التوالي. أما وفقاً للسيناريو "الحار جداً"، فمن المتوقع أن يكون تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري أكثر حدة، حيث من المفترض أن يزيد عجز الميزانية بنحو 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2050، وأن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام بمقدار 2,1 نقطة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تفترض مستوى تكيف متوسط، حيث من الممكن أن تؤدي وتيرة تكيف أسرع (أو أبطأ) إلى تخفيف (أو تفاقم) هذه التأثيرات على المدى الطويل.



المصدر: Q-CRAFT، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

أسعار المواد الأولية والمنتجات الطاقية:

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على استيراد المواد الأولية والمنتجات الطاقية لتلبية احتياجات قطاعاته في الصناعة والفلاحة وكذا قطاع النقل. ويشكل تقلب أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية مصدرًا للخطر على الآفاق الاقتصادية.

وقد يؤدي الارتفاع المفاجئ في الأسعار إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومستوى التضخم المستورد، مما يشكل ضغطًا على الميزان التجاري واحتياطيات العملات الأجنبية، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر على ميزانية الدولة وكذلك على القدرة التنافسية للشركات الوطنية.

معدلات النمو في منطقة الأورو:

يشكل تباطؤ معدلات النمو في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، باعتبارها شريكا اقتصاديا رئيسيا لبلادنا، مصدر خطر على النمو الاقتصادي الوطني، حيث توجه أكثر من 60% من الصادرات المغربية نحو الأسواق الأوروبية.

وأظهرت الدراسات المنجزة في هذا الإطار وجود ارتباط قوي بين المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية ودينامية مؤشر النمو في الاتحاد الأوروبي، من خلال تحليل القنوات المختلفة التي يتم من خلالها انتقال هذه التأثيرات.

مخاطر متعلقة بتنفيذ الميزانية:

يمكن أن يكون الانحراف عن التوقعات مصدرًا للمخاطر الميزانية، حيث أن انخفاض الموارد أو زيادة النفقات مقارنة بالتوقعات يمكن أن يترتب عنه حاجيات تمويلية إضافية غير متوقعة، مما سيؤدي إلى الانحراف عن مسار العجز المستهدف.

تشكل المداخل الجبائية مكونا رئيسيا في مداخل الميزانية العامة، مما يجعل التتبع الدقيق للمخاطر ذات الصلة بها أمرا مهما. ويتعلق الأمر أساسا بالمخاطر التالية:

◀ مخاطر مرتبطة بالتغيرات التشريعية والتنظيمية الجبائية غير المتوقعة؛

◀ مخاطر متعلقة بالتطور السلي لفرضيات الإطار الماكرو- اقتصادي التي بنيت عليها توقعات المداخل الجبائية (معدل النمو، المبادلات الخارجية، أسعار المواد الأولية، الاستهلاك وما إلى ذلك).

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر خاصة ببعض الضرائب مرتبطة بعوامل بنيوية مثل تركيز المداخل المحصلة برسم قطاع معين أو مجموعة محدودة من الملزمين.

وفيما يتعلق بالنفقات، يستند إعداد التوقعات والبرامج في إطار البرمجة الميزانية متعددة السنوات بشكل رئيسي إلى الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، والمشاريع الهيكلية المرتقبة والتطورات الاعتيادية لبعض مكونات الميزانية (لا سيما نفقات الموظفين والمستحقات المختلفة). وتنبني التقديرات الميزانية لكل برنامج، وكذا لمكوناته، على توقعات مرتبطة بالتكلفة وتنفيذ النفقات المعنية.

غير أنه من الممكن أن تعرف الفرضيات المعتمدة بهذا الشأن بعض التغيرات، نتيجة لتقلبات الظرفية الوطنية أو الدولية (والتي تؤثر بشكل رئيسي على التكاليف) أو نتيجة لظروف تنفيذ النفقات. في هذا الصدد، تشكل التغيرات التي قد تنتج عنها زيادة في النفقات التي تتحملها الدولة مخاطر ينبغي أخذها في الحسبان. وترتبط هذه المخاطر بالعناصر التالية:

◀ تكاليف الموظفين: ترتبط المخاطر الميزانية على مستوى نفقات الموظفين، بشكل أساسي، بعمليات التوظيف أو زيادة الأجور أو الترقيات غير المتوقعة، لصالح فئة أو جميع الموظفين العموميين، والتي يمكن أن يتم اتخاذها في

إطار جولات للحوار الاجتماعي مع الهيئات النقابية، حيث يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى نفقات لم تكن مدرجة مسبقاً في البرمجة الميزانية لثلاث سنوات؛

◀ المشاريع الاستثمارية: خاصة التغيرات التي قد تطرأ على الكلفة التوقعية أو ظروف تنفيذ المشاريع المبرمجة، بشكل يؤدي إلى الرفع من النفقات المبرمجة على مستوى ميزانية الاستثمار.

◀ التحويلات والإعانات لفائدة المقاولات والمؤسسات العمومية: وخاصة منها المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو تلك الموكول إليها تنفيذ مشاريع كبرى واستراتيجيات قطاعية حساسة. حيث أن الوضعية المالية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية تستلزم في كثير من الأحيان تدخل الدولة للمحافظة على التوازن المالي لهذه المؤسسات، من خلال إعانات موازنة أو زيادات في الرأسمال.

◀ دعم الأسعار: يتم وضع توقعات الميزانية المخصصة للمقاصد وغيرها من تدابير الدعم على أساس الفرضيات المتعلقة بتطور الأسعار العالمية للمواد المعنية. وتبقى الاعتمادات المعبأة في هذا السياق معرضة للارتفاع إذا عرفت الأوضاع الدولية تطورات تسبب زيادة أسعار هذه المواد، وخاصة في خضم التوترات الجيوسياسية التي يعرفها العالم في الوقت الراهن.

يمكن استشعار المخاطر المرتبطة بالتوقعات من خلال تقييم درجة الشكوك المحيطة بها، وذلك من خلال مدى الانحراف عن التوقعات المركزية (توقعات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات) استناداً إلى فوارق التوقع التي تمت معاينتها في الماضي³.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجازات المداخيل خلال الفترة 2014-2019 كانت بشكل عام متوافقة مع التوقعات، في حين تم تقديرها في مستويات أقل خلال السنوات الأخيرة (الإطار 2/ الرسم البياني 1)، وذلك ارتباطاً أولاً بانتعاش اقتصادي أفضل من المتوقع منذ سنة 2021، وثانياً بالأثر المهم لتدابير الإصلاح الجبائي، وثالثاً بالمداخيل الإضافية المتأتية من مجهود الإدارة الضريبية في مجال التحصيل. وتبقى الانحرافات المحتملة المحيطة بالتوقعات محدودة نسبياً في نسبة 0,3% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

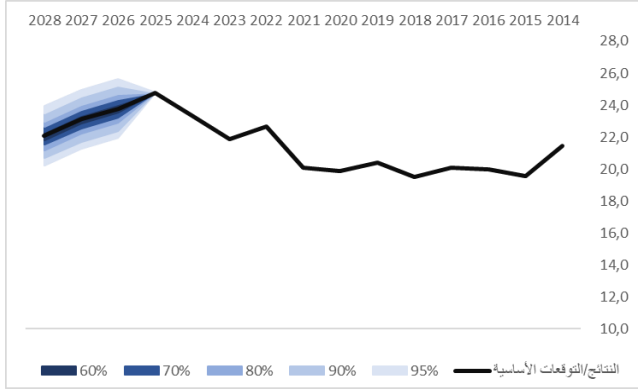
وفيما يتعلق بالنفقات، فقد توافقت الإنجازات بشكل عام مع الأهداف الميزانية، ويرتبط التجاوز المسجل خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع التوقعات، بشكل أساسي، بالصدمات الظرفية وبأثر التدابير المتخذة للتخفيف منها، والتي تمت تغطيتها بفضل الهوامش الإضافية المسجلة على مستوى الموارد. وفيما يتعلق بالتوقعات، يوضح الرسم البياني 4 (الإطار 2) أن المخاطر المحيطة بتوقعات النفقات في أفق 2028 تظل محدودة، بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

وتنعكس هذه الشكوك التي تحيط بتوقعات الموارد والنفقات على توقعات عجز الميزانية، حيث يبين تحليل فاصل الثقة (Intervalle de confiance) أن المخاطر المحيطة بتوقعات عجز الميزانية تبقى محدودة، بنسبة 0,2% من الناتج الداخلي الخام مع احتمال 70%.

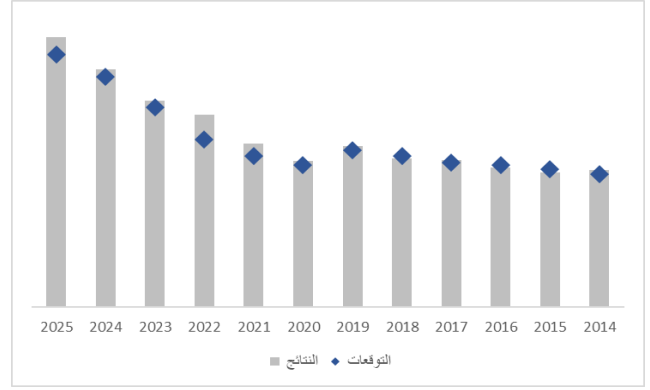
³ "Forecast variance analysis tool"، صندوق النقد الدولي

الإطار 2: تحليل الشكوك حول التوقعات استنادًا إلى الانحرافات المسجلة في السنوات الماضية

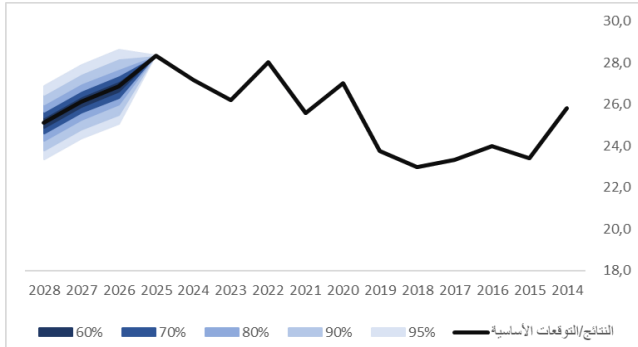
الرسم البياني 2: توقعات المداخيل
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



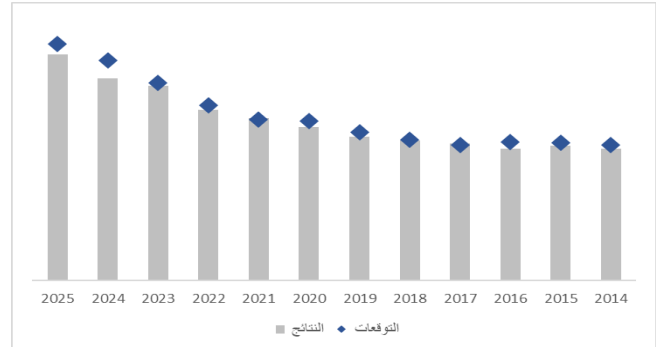
الرسم البياني 1: المداخيل الفعلية / التوقعات
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



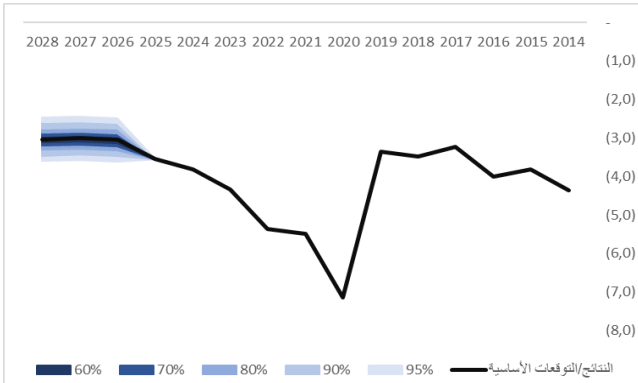
الرسم البياني 4: توقعات النفقات
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



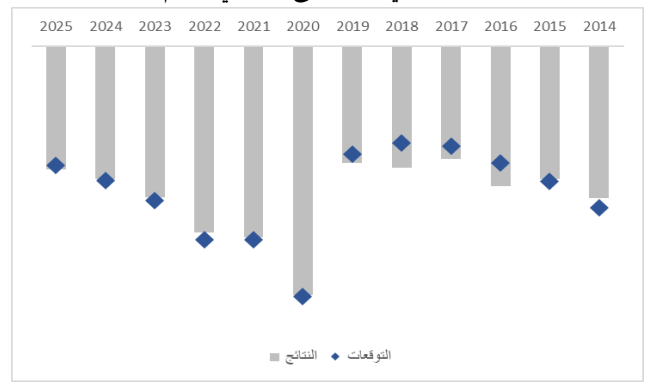
الرسم البياني 3: النفقات الفعلية/التوقعات
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



الرسم البياني 6: توقعات عجز الميزانية
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



الرسم البياني 5: عجز الميزانية الفعلية - المتوقع
(كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)



المصدر : معطيات وزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط، حساب وزارة الاقتصاد والمالية

المؤسسات والمقاولات العمومية:

نظراً لاختلاف وتنوع أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن المخاطر المرتبطة بأنشطتها تتسم بدورها بالتعدد كما يمكن أن يكون لها أثر سلبي على المالية العمومية إن على مستوى الموارد أو النفقات. ويركز هذا الجزء بشكل أساسي على المخاطر الميزانية المتعلقة بالتحويلات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

تستفيد المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة إلى مواردها الذاتية، من موارد مرصدة (رسوم شبه ضريبية وأتاوي، إلخ) ومن تحويلات ميزانية تتخذ شكل مخصصات رأس المال وإعانات الدولة برسم التجهيز أو التسيير، وذلك من أجل تمكينها من القيام بالخدمات العمومية المنوطة لها. وفي المقابل، تساهم هذه المؤسسات في موارد الخزينة بمساهمات وربائح أو حصص أرباح و/أو إتاوات مقابل احتلال الأملاك العامة. وبالتالي، يمكن أن تتجلى المخاطر الميزانية المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية لاسيما في تراجع الموارد غير الضريبية و/أو تفاقم النفقات العمومية.

ويكشف تحليل تطور التحويلات من الدولة نحو المؤسسات والمقاولات العمومية استفادة أكثر من 200 مؤسسة ومقولة عمومية من هذه التحويلات، 90% منها لا تمارس نشاطاً تجارياً. وقد سجلت هذه التحويلات زيادة ملحوظة خلال السنوات الخمس الأخيرة نتيجة تسريع برامج التنمية، لاسيما في القطاعات الاجتماعية ارتباطاً بتنزيل أوراش إصلاح التعليم والصحة والبرامج الاستثمارية الاستراتيجية، فضلاً عن التحويلات لفائدة القطاعات الاستراتيجية التي تأثرت منذ سنة 2020 بالأزمات المتتالية (الماء والكهرباء والنقل الجوي، إلخ).

وبالمقابل، تساهم أقل من 25 مؤسسة ومقولة عمومية بانتظام في ميزانية الدولة، مما قد يؤثر على الموارد غير الضريبية في حال انخفاض محتمل لمساهماتها.

وخلال سنة 2024، شكلت التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمارس نشاطاً تجارياً، ما يعادل 27% من مجموع هذه التحويلات (61,2 مليار درهم). كما انتقلت الحصيلة الإجمالية للرسوم شبه الضريبية من 4,8 مليار درهم سنة 2015 إلى 6 مليار درهم سنة 2024.

ومن جهة أخرى، بلغت مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة، ما قدره 16,6 مليار درهم خلال سنة 2024، مقابل 14 مليار درهم سنة 2023. كما بلغت مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، ما يناهز 22,6 مليار درهم برسم سنة 2024، أي ما يعادل حوالي 12% من مجموع المداخل المحصلة برسم هذه الضرائب الثلاثة.

وتنقسم مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانية الدولة أساساً إلى قسمين. يهّم الصنف الأول، مساهمات المؤسسات العمومية التي تستفيد من عائدات مخصصة يتم تحديدها بنص تنظيمي مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات. وتمثل هذه الموارد مصدر تمويل منتظم ومتوقع وتتسم باستقرارها بحكم أنها تُحتسب على أساس أسعار وأتاوي محددة سلفاً ضمن نصوص إحداثها.

ويتم دفع هذه المساهمات طبقاً للتوقعات الواردة في قانون المالية علماً أن احتمال تغير قيمها يظل جد محدود. وتمثل في المتوسط أكثر من ثلث مجموع الموارد التي تساهم بها المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانية الدولة (دون احتساب موارد تفويت الأصول والخصخصة). ويمكن استقرار هذه الموارد من توفر الدولة على رؤية واضحة حول مجموع هذه الموارد، مما يسمح بإدراجها في البرمجة متعددة السنوات دون مخاطر مرتبطة بعدم تحصيلها.

ويتمثل الصنف الثاني في الربائح وحصص الأرباح التي تحولها المقاولات العمومية والتي، بخلاف مساهمات المؤسسات العمومية، يتم تحديد قيمتها استناداً إلى النتائج السنوية التي تحققها المقاولات العمومية المعنية. وقد تتغير هذه النتائج تبعاً لعدة عوامل، من بينها تطور الظرفية الاقتصادية والقيود المرتبطة بالسوق، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو الإمداد.

وبالتالي، فقد تشهد الربائح الموزعة تقلبات ملحوظة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، غير أنه تتم مناقشة الربائح المدرجة ضمن قانون المالية على أساس النتائج المحققة برسم السنة السابقة، كما وردت في القوائم المالية التي سبق تدقيقها والمصادقة عليها من طرف الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

وتضمن هذه الآلية صدقية التوقعات التي لا يمكن أن تتغير إلا في حالات استثنائية مثل التزام المقاولات العمومية بتنفيذ برنامج استثماري طموح يفوق التوقعات أو عند اتخاذ قرار استراتيجي من قبل أجهزة الحكامة يقضي بالاحتفاظ بالربائح لتعزيز الأموال الذاتية.

وفي هذه الحالات، فإن أي تعديل في المبالغ يتم إجراؤه بالتشاور مع الدولة بصفتها مساهماً وفق آليات القيادة الاستراتيجية للمحافظة العمومية.

بالتالي، إذا أتاحت الموارد المنتظمة المتمثلة في المساهمات والإتاوات مقابل احتلال الملك العام استقراراً شبه مضمون للمالية العمومية، فإن الربائح الموزعة، بالرغم من إمكانية توقعها على أساس سنوي، تقتضي يقظة مستمرة وتنسيقاً دائماً بين الدولة المساهمة والمقاولات العمومية لضمان استدامة الموارد الميزانية واستباق التأثيرات المحتملة للظرفية والخيارات المرتبطة بحجم الاستثمارات المزمع الالتزام بها على التحويلات المالية المترتبة.

أما فيما يتعلق ببرنامج الخصخصة، فيظل تنفيذ العمليات المتوقعة رهيناً بمدى إقبال المستثمرين المرتبط بدوره بالظرفية الاقتصادية وتطور السوق المالية.

جدول رقم 13: تطور التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	بملايير الدراهم
16,6	14	13,1	17,5	14	13,1	9,3	8,2	8	9	تحويلات المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الدولة *
61,2	65,7	55,9	40,7	33,2	33,3	30,8	28,8	26,5	26,3	تحويلات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية
6,0	5,6	4,8	5,1	5,0	4,6	4,1	4,4	4,1	4,8	الرسوم شبه الضريبية المرصدة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

(*) دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخصخصة

المصدر: تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية، مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2025

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التوجه العام الهيكلي للتحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية يشهد زيادة مطردة، حيث ارتفع المتوسط السنوي خلال الفترة 2015-2020 من 29,8 مليار درهم ليتضاعف تقريباً خلال الفترة 2021-2024، حيث بلغ معدلاً متوسطاً قدره 55,9 مليار درهم.

ويعكس هذا التطور حجم الاحتياجات المتزايدة المتعلقة:

- ◀ بالإصلاحات الهيكلية الجارية، لاسيما في القطاعات الاجتماعية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم)؛
- ◀ بالبرامج الاستثمارية الاستراتيجية اللازمة لدعم نمو البلاد وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- ◀ بتغطية التكاليف المرتبطة بالأزمات المتتالية (الصحية والطاقيّة والمائية، إلخ).

وتُبرز هذه الوضعية الحاجة إلى مواصلة جهود ترشيد وتعزيز الحكامة المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بما يضمن استدامة التوازنات الميزانية مع الحفاظ على مستوى استثماري عمومي منسجم مع الطموحات التنموية.

وخلال الفترة 2020-2023، تأثر الأداء المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية بشكل كبير نتيجة توالي الصدمات الخارجية، حيث تضررت منها بشكل خاص، بعض الهيئات مثل الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اللذين سجلا تراجعاً ملحوظاً في المداخيل وتدهوراً في توازناتهما المالية، في حين شهدت هيئات أخرى تباطؤاً مؤقتاً في أنشطتها قبل أن تلمها فترة انتعاشة تدريبية بفضل استعادة دينامية قطاعات النقل والسياحة والتجارة الخارجية. ويتعلق الأمر بكل من الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وفي سياق عالمي يتسم بتزايد الاضطرابات الجيوسياسية وتشديد السياسات النقدية، أبان الاقتصاد الوطني عن مرونة ملحوظة، بفضل الانتعاش القوي الذي عرفه النشاط غير الفلاحي ودينامية استثمار مستمرة حفزها تنفيذ مشاريع البنيات التحتية الكبرى وكذا الاستعدادات لاستضافة تظاهرات دولية كبرى في أفق سنة 2030.

وفي هذا الإطار، اضطلعت المؤسسات والمقاولات العمومية بدور ريادي من خلال مساهمتها الفعالة في إنعاش الاستثمار وتوطيد التوازنات الماكرواقتصادية. وقد أبرزت المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع، تحسناً ملحوظاً خلال سنة 2024 يعكس مرحلة من التعافي واثمين المكتسبات. ويتجلى ذلك في الارتفاع الملموس في رقم المعاملات الإجمالي، مدعوماً على وجه الخصوص بأداء المجمع الشريف للفوسفات وعدد من الفاعلين العموميين علاوة على نمو القدرة على التمويل الذاتي وتحسن النتائج الصافية.

وعلاوة على ذلك، يُرتقب أن تعرف توقعات الفترة 2026-2028 استمرار هذا المنحى التصاعدي مع تسجيل تطوّر للنتائج وحجم الاستثمارات، مما يؤكد قدرة المحفظة العمومية على الانخراط في مسار من النمو يتميز بالصمود والاستدامة.

أما فيما يخص المديونية، وبعد مرحلة اتسمت بالاستقرار النسبي لمستوى ديون التمويل، يعزى الارتفاع الطفيف المسجل خلال سنة 2024 إلى ديناميات متباينة، حيث قامت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بتكثيف لجونها إلى خدمة الدين لتمويل مشاريع هيكلية في حين انخرطت هيئات أخرى في مقاربات ترمي إلى تقليص مستوى المديونية وتحسين النجاعة المالية. من جهة أخرى، قامت عدة مؤسسات ومقاولات عمومية بتعبئة تمويلات جديدة لمواكبة تنزيل الأوراش الوطنية الكبرى التي لها وقع ملموس على تعزيز تنافسية وصمود البلاد. ويتعلق الأمر أساساً، بالاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز السيادة الطاقية من خلال تطوير البنيات التحتية الخاصة بالطاقات المتجددة وتحديث شبكات النقل السككي والمينائي والطرق وكذا التدبير المستدام للموارد المائية لمواجهة الإجهاد المائي المتزايد، بالإضافة إلى الزيادة في القدرات الصناعية لسلاسل إنتاج استراتيجية لاسيما الفوسفات.

وتهدف هذه المشاريع إلى الاستجابة للأولويات الوطنية وتحضير البلاد للاستحقاقات الكبرى المقبلة، بما فيها احتضان التظاهرات العالمية، وذلك موازاة مع تعزيز موقع المغرب ضمن الاقتصادات الصاعدة.

بالمقابل، شرعت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية في اعتماد سياسات لتقليص المديونية والقيام بإصلاح مالي، من خلال إعطاء الأولوية لترشيد النفقات وتحسين تعبئة الموارد الذاتية وتدبير الخزينة. وتعكس هذه الجهود إرادة واضحة لتقليص اللجوء إلى التمويل الخارجي وتعزيز استدامة نماذجها الاقتصادية والمالية.

وعلى الصعيد الهيكلي، وللسنة الثالثة على التوالي، تشكل المديونية الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية أقل من نصف إجمالي الدين الخارجي العمومي، في تحول لافت منذ سنة 2015 للمنحى الذي كان يعرفه حجم ديون تمويل المؤسسات

والمقاولات العمومية. ويُشار في هذا السياق إلى أن بعض هذه الهيئات، ولاسيما المجمع الشريف للفوسفاط وشركة الخطوط الملكية المغربية (قبل سنة 2020) والمكتب الوطني للسكك الحديدية فيما يخص بعض القروض، قد لجأت إلى تمويلات خارجية دون ضمانات من الدولة، وهو ما يعكس مصداقيتها لدى مؤسسات التمويل الدولية. ويساهم اللجوء المباشر إلى الأسواق المالية الدولية في التخفيف من الضغط على الدين السيادي، وتعزيز الاستقلالية المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تعرف مستويات نجاعة أداء مهمة.

الضمانات العمومية :

تعتبر الضمانات العمومية، التي تمنحها الدولة لصالح المؤسسات والمقاولات العمومية أو غيرها من الهيئات العمومية أو الخاصة، بمثابة التزامات احتمالية وليست مديونية للخزينة، غير أنها تشكل مصدرا للمخاطر الميزانية، وذلك بالنظر إلى تحمل الدولة مسؤولية سداد مستحقات القروض المسندة بضمان في حالة طلب تفعيل هذا الأخير.

تمنح الضمانات الممنوحة مباشرة من الدولة بشكل أساسي للمؤسسات والمقاولات العمومية. وقد بلغ حجمها الإجمالي في متم 2024 ما يناهز 142,3 مليار درهم منها 112,4 مليار درهم برسم الاقتراضات الخارجية وحوالي 29,9 مليار درهم للتمويلات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تلتزم بالمواعيد النهائية لسداد ديونها، سواء كانت مضمونة أم لا.

منذ سنة 2021، أصبحت الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات (تمويلكم)، باعتبارها مؤسسة مالية عمومية خاضعة للقانون البنكي، المتدخل الأساسي فيما يخص الضمان العمومي للتمويل، وذلك بعد ما كان يتم منح الضمانات لصالح المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل مباشر وحصري من قبل الدولة لتمويلاتها الخارجية والداخلية. وبلغ الحجم الإجمالي للضمانات الممنوحة من قبل "تمويلكم"، في متم سنة 2024، ما يقارب 112,3 مليار درهم. ويشمل هذا المبلغ 66,4 مليار درهم لتمويل الشركات الخاصة و26 مليار درهم لفائدة للمؤسسات والمقاولات العمومية و19,9 مليار درهم لفائدة الأفراد.

وأسفرت التزامات الضمان للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات في متم سنة 2024 عن تطور لنسبة التعثر يتماشى مع مستواها المتوقع. وتظل هذه النسبة أقل من مستواها الممكن.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص :

يندرج اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الهيكلية التي التزمت بها الحكومة. ولتخفيف الضغط المتزايد على ميزانية الدولة وعلى المديونية من خلال تعبئة الاستثمارات الخاصة. إلا أنها يمكن أن تشكل مصدرا لمخاطر على المالية العمومية بالنظر إلى الإلتزامات المحتملة التي تستند إليها.

يولي الإطار القانوني⁴ الخاص بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية كبرى لعملية التقييم القبلي للمشاريع، والتي تمثل مرحلة مهمة في تحديد الجدوى المالية لهذه المشاريع وكذا حسن حكومتها. ويسمح هذا التقييم الذي يتم قبل إطلاق أي مشروع، بدراسة معمقة للاستدامة المالية للمشروع أي إمكانية تمويله من طرف السلطة العمومية المعنية طيلة مدة العقد. كما يأخذ بعين الاعتبار توزيع المخاطر ونتائجها على جميع الشركاء في حالة بروزها.

ويهدف هذا التقييم من التأكد أن الشخص العام يتوفر فعليا على الموارد المالية اللازمة لتغطية التكلفة الإجمالية للمشروع. كما تشمل هذه العملية تحليلا للهشاشة المالية الذي يتيح استباق مختلف السيناريوهات، لا سيما تلك المرتبطة بعدم

⁴ القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.18.

استقرار أسعار المواد الأولية أو بتطور تكاليف التمويل. وبالنسبة للمشاريع التي يتم تمويلها بالعملة الأجنبية، يتم إدماج آليات لتغطية مخاطر الصرف بهدف التقليل من التعرض للمخاطر المالية.

ويقارن هذا التحليل بين التكلفة الإجمالية للمشروع والموارد المتاحة (موارد ضريبية وأتاوي ومساهمات المرتفقين والإعانات المالية والقروض الداخلية أو الدولية، إلخ)، مع الأخذ بعين الاعتبار جدولة تعبئتها، ومبالغها واحتمال توفرها وذلك بهدف التوفر على رؤية واضحة ومُحينة حول قدرة السلطة العمومية على التمويل وفق التركيبة المالية التي حُصصت للمشروع.

ويتكون مسار التحليل من عدة مراحل، أهمها تحديد وتقييم وقياس المخاطر وتوزيعها بشكل متوازن بين الأطراف المعنية وفق قدراتهم على تحملها ووضع إجراءات للتخفيف من هذه المخاطر ثم تتبعها ومراقبتها بصفة دائمة.

كما تتضمن مصفوفة توزيع المخاطر، التي تشمل الدلائل الإرشادية والوثائق المرجعية في هذا المجال (دليل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودليل التقييم المسبق ومذكرة حول تناسب التكلفة والربح)، تصنيفاً للمخاطر وفق عدة فئات، منها تلك المرتبطة بعمليات البناء والتشغيل والنجاعة والطلب والقوة القاهرة والتغيرات على المستوى التشريعي أو التنظيمي وإعادة التفاوض وإنهاء العقد. وتُساهم هذه الأدوات في تأمين المشاريع وضمان شفافية عملية اتخاذ القرار.

كما تجدر الإشارة إلى أن جميع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص المبرمة حتى الآن، لم تفض إلى حالات مخاطر قد تترتب عنها زيادات في التكاليف التي يتحملها الشخص العام. كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم، إلى حدود الساعة، إعادة التفاوض أو إلغاء أي عقد من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تلتزم بها الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

جدول 14: مشاريع الشراكات بين القطاع العام والخاص

المشاريع	الخصوصيات
العقود التي تم توقيعها	
مشروع تحلية مياه البحر من أجل الري في منطقة الداخلة	◀ تحت إشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة باستثمار يقدر بـ 2,5 مليار درهم لمدة 22 سنة. ويتم تحمل مخاطر الطلب والأداء في إطار عقد الشراء المسبق (Off-take). كما تمكن المساهمة العمومية بنسبة 60% من الحجم الاستثماري، من ضمان استقرار تعريفها للمياه وجعلها في متناول المستفيدين. ويلتزم الفلاحون من خلال عقود اشتراك لتزويدهم بالمياه، كما يقدمون ضمانات يتم تجديدها طيلة مدة المشروع لتغطية مخاطر الأداء.
مشروع تحلية مياه البحر في جهة الدار البيضاء - سطات	◀ ينفذه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بكلفة استثمارية تقدر بـ 6,5 مليار درهم لمدة 30 سنة. وتغطي رسالة الضمان التي تقدمها الدولة لصالح الشريك الخاص، أداء التعويضات في حالة فسخ العقد وهو إجراء معتاد في هذا النوع من الشراكات. علاوة على ذلك، فإن ضمان شراء الإنتاج بأكمله تبرره الحاجة الفعلية لكميات المياه التي ستتم تحليتها، مما يساهم في تحسين الهيكلة المالية والتعاقدية للمشروع.
المشاريع في مرحلة الإبرام	
◀ مشروع إنشاء وتسيير شبكة السقي على مساحة تقدر بحوالي 30.000 هكتار في المنطقة الجنوبية الشرقية بسهل الغرب تحت إشراف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بمنطقة الغرب.	
◀ مشروع تحلية مياه البحر لسقي منطقة بجهة كلميم واد نون، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة.	
المشاريع التي توجد قيد الإعداد	
◀ مشروع أنبوب الغاز الطبيعي المسال (GNL) المدرج ضمن برنامج البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالانتقال الطاقوي. وسيربط هذا الأنبوب المحطة الغازية المزمع تشييدها في ميناء الناظور غرب المتوسط بأنبوب الغاز المغربي الأوربي (GME) وبأحواض الطلب بكل من القنيطرة والمحمدية.	
◀ مشروع السقي بمنطقة سيدي رحال انطلاقاً من محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء على مساحة 8.000 هكتار تحت إشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة.	

2.4. تدابير التخفيف

يعتمد المغرب في مواجهة المخاطر الماكرواقتصادية على استراتيجيتين متكاملتين للتخفيف من آثارها، تتجلى في اعتماد تدابير ميزانية طارئة وأنية وتنفيذ وتسريع مجموعة من البرامج والإصلاحات الهيكلية.

وتستهدف هذه التدابير الأسر والقطاعات الأكثر تضرراً في حالة تحقق هذه المخاطر، وذلك من خلال تعبئة الهوامش الميزانية المتاحة مع تفادي أي انحراف عن المسار المحدد. ويشمل ذلك، وعلى سبيل المثال، الدعم الاستثنائي للمهنيين في قطاع النقل الطرقي ووقف استيفاء الرسوم الجمركية على القمح اللين والرسوم الجمركية على المشاية المستوردة ووضع خطة طارئة لدعم قطاع السياحة. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ إجراءات في إطار برنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية بغلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم.

وتروم البرامج والإصلاحات الهيكلية تعزيز صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة التغيرات المناخية ومختلف الصدمات الداخلية والخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" والتي تهدف إلى مواصلة تعزيز الإنتاجية الفلاحية. كما أن من شأن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) أن يمكن من توطيد الجهود لتأمين الإمدادات من المياه، فضلاً عن الانخراط في عملية تنوع الاقتصاد الوطني من خلال تطوير صناعات جديدة (صناعة السيارات والطائرات والصناعات الإلكترونية)، مع تنوع وجهات الصادرات الوطنية. كما تم تفعيل سياسة وطنية طاقية لمواجهة مخاطر تقلب أسعار المواد الأولية والطاقية، والتي تتضمن مجموعة من المحاور الاستراتيجية.

ومن جهة أخرى، يشكل الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار خط الائتمان المرن (FCL)، بقيمة 5 مليار دولار أمريكي، تأمينا ضد الصدمات الخارجية، مما سيتيح دعم الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وتعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين.

إدراكاً منها لهذه المخاطر وكذلك للفرص المرتبطة بتغير المناخ، التزمت المملكة منذ فترة طويلة بالقضايا البيئية والمناخية، حيث تم تنفيذ، وبنهج استباقي، عدد من الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من تداعيات التغير المناخي والتكيف معه وكذا إدارة الكوارث الطبيعية، وذلك استجابة للالتزامات الوطنية والدولية.

ففي سنة 2009، أطلق المغرب الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، والتي مكنت من رفع حصة الطاقات المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء، وقام بتنزيل برنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها سنة 2019. وشهدت السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، وضع المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 والذي يركز بالأساس على تشجيع الابتكار الأخضر، وكذا إعداد "الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون على المدى الطويل المغرب 2050" والهادفة إلى إرساء أساسيات تنمية منخفضة الكربون.

بالإضافة إلى ذلك، رفعت المملكة المغربية طموحها لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى 53% بحلول سنة 2035 في إطار مساهمتها المحددة وطنياً (CDN) في صيغتها المحيطة، وترمي إلى تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري بحلول سنة 2050، لا سيما من خلال خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% في أفق 2030، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي القدرة الكهربائية المركبة إلى 52% بحلول سنة 2030.

ومن أجل تحقيق هذه الطموحات، يستثمر المغرب بشكل كبير في مجال الطاقات المتجددة، لا سيما من خلال توسيع الحقل الوطني للطاقتين الشمسية والريحية، وكذا إطلاق "عرض المغرب" لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر والهادف إلى تشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتحقيق الريادة والتنافسية في هذا القطاع.

بالموازاة مع ذلك ومن أجل ضمان أمنها المائي، شرعت بلادنا في بناء سدود جديدة ومحطات لتحلية مياه البحر، التي تستخدم الطاقة من المصادر المتجددة، بالإضافة إلى إنشاء طرق سيارة مائية من أجل تلبية الحاجيات المائية للمناطق التي تعاني من الإجهاد المائي.

وعلى نفس المنوال، يتم بذل جهود استثمارية كبيرة في إطار الإجراءات الاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ في قطاعي الفلاحة والماء، كما تؤكد على ذلك استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" الجديدة، الرامية إلى تطوير الفلاحة إلى قطاع مستدام وأكثر شمولية وفعالية، فضلاً عن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، الذي يرمي بالأساس إلى تعزيز الجهود بهدف تأمين إمدادات المياه.

وفي إطار تمويل إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية، تم إحداث نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية (EVCAT) سنة 2016 والذي دخل حيز التنفيذ بداية سنة 2020 لتغطية الأضرار التي قد تلحق بضحايا هذه الوقائع، حيث يغطي هذا النظام، من بين أمور أخرى، الفيضانات والزلازل وموجات التسونامي.

وبالاعتماد على شراكة بين القطاعين العام والخاص، يجمع برنامج نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية (EVCAT) بين نظام تأمين لصالح المؤمن لهم بعقود تأمين، ونظام تضامني، مدير من قبل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، يستفيد منه الأفراد بدون تغطية.

أما فيما يتعلق بالوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية، وضعت السلطات العمومية الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والهادفة بالخصوص إلى تعزيز الوقاية من المخاطر لتقوية القدرة على الصمود وتحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية. وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الآليات، من بينها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN) المخصص للوقاية وإصلاح الأثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

من جهتها، تشكل المقاولات والمؤسسات العمومية مثلاً يحتذى به في مجازة أهداف السياسة البيئية، حيث أطلقت العديد منها مشاريع مهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، هذا ومن المرتقب إدراج الأهداف البيئية في عقود البرامج وعقود الأداء.

من ناحية أخرى، أحدثت وزارة الاقتصاد والمالية وحدة مركزية أطلق عليها اسم "وحدة المناخ" مكلفة بتنسيق أشغال الوزارة في هذا المجال. ويعكس إحداث هذه الوحدة الأهمية التي توليها الوزارة للتخفيف من المخاطر المناخية وتعزيز حكمة إدارة هذه المخاطر بالنظر لتعدد الأطراف المعنية وتنوع المواضيع التي يتم تناولها. وستكون هذه الوحدة بمثابة "فريق عمل" معني بإدماج الاعتبارات المناخية في المالية العمومية، وفقاً للسياسات الوطنية والالتزامات الدولية للمغرب.

وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية مشروعاً لإنشاء "تصنيف ميزانياتي أخضر"، والذي من شأنه أن يساهم في تحديد حجم الموارد العمومية المخصصة لإجراءات مكافحة التغير المناخي وتقييم تأثير التدابير المتخذة وتحديد احتياجات التمويل لتحقيق الأهداف المتوقعة فضلاً عن دعم اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالبرمجة الميزانية.

وفي السياق ذاته، اعتمدت كل من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، خلال شهر شتنبر 2024، استراتيجية جديدة لتطوير تمويل المناخ في أفق 2030. وقد سلط الضوء هذه الاستراتيجية، التي استندت على تشخيص معمق، على هيمنة تدفقات تمويل المناخ من طرف القطاع العام. وفي هذا الإطار، تقوم الاستراتيجية بتقدير الفجوة التمويلية وتحديد الرافعات التي من شأنها تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تمويل المناخ.

من أجل تخفيف المخاطر الميزانية المرتبطة بالتوقعات، تركز الدولة على إصلاحات هيكلية مدعومة بآليات لتدبير المالية العمومية.

من أجل تخفيف المخاطر الميزانية المرتبطة بالمداحيل الجبائية، وضعت الدولة إطاراً شاملاً لإصلاح النظام الجبائي الوطني من خلال اعتماد وتنفيذ القانون-الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وذلك وفق مقاربة تدرجية لإعطاء الرؤية للفاعلين الاقتصاديين على المدى المتوسط، مما يمكن من تحقيق استقرار نسبي للنظام الضريبي، وبالاعتماد على نظام حكاما أكثر فعالية وآليات لتعزيز الثقة بين الملمزمين والإدارة الضريبية.

علاوة على ذلك، أدرج هذا القانون-الإطار إصلاح مختلف الضرائب وفق منظور يروم إرساء نظام جبائي عادل ومنصف، مما يسمح بالتخفيف من مخاطر تركيز بعض الضرائب.

وبالنسبة لنفقات الموظفين، تم إرساء وتطبيق مبدأ محدودية اعتمادات نفقات الموظفين⁵، مما أتاح التحكم في هذه النفقات في المستويات المتوقعة في قانون المالية. ومن جهة أخرى، اعتمدت الحكومة نهجاً يهدف إلى ضبط نفقات الموظفين من خلال حصر التوظيف في الاحتياجات الضرورية لضمان تنفيذ أورش الإصلاحات التي تم الشروع فيها وتقديم الخدمات للمواطنين في أفضل الظروف، لاسيما من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة عبر التكوينات والتدريب والتوزيع المتوازن للموظفين على المستويين المركزي والجهوي.

وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، قامت الحكومة بمأسسته مع الشركاء الاجتماعيين من خلال تحديد اجتماعات دورية للتشاور والنقاش، خاصة خلال فترة إعداد مشروع قانون المالية، مما يمكن من إشراك التمثيليات النقابية في عملية الإعداد هذه، وبالتالي تدبير المخاطر المرتبطة بالحوار الاجتماعي بشكل استباقي.

وعموماً، يتم العمل على تحيين الأثر المالي على المدى المتوسط الناتج عن مختلف الإجراءات غير المتوقعة والمتخذة خلال السنة بمناسبة إعداد قانون المالية للسنة الموالية، مع اتباع نهج حذر يحدد السيناريوهات المحتملة لتطور نفقات الموظفين. وللتخفيف من المخاطر المتعلقة بميزانية الاستثمار، يتم العمل باستمرار على تطوير منظومة تدبير المشاريع الاستثمارية، من خلال الاعتماد على آليات تنفيذ أكثر نجاعة، مثل تعيين أصحاب المشاريع المفوضين وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسقيف الاعتمادات المرخلة للرفع من وتيرة التنفيذ لدى الإدارات المعنية.

وبالنسبة لمخاطر ارتباط الميزانية بتقلبات الأسعار الدولية، فيعد إصلاح نظام دعم الأسعار، عبر اعتماد نظام المقايسة خلال سنتي 2013 و2014، ثم رفع الدعم عن المواد البترولية السائلة في 2015، توجهاً مهماً لتقليص هذا الارتباط. وبالإضافة لذلك، تم، اعتباراً من مايو 2024، خفض دعم غاز البوتان.

للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، تركز الدولة على مجموعة من الآليات والمبادرات وكذا الإصلاحات بما يضمن التوفر على رؤية موحدة واستشرافية للمحافظة العمومية وفعالية الإنفاق العمومي واستدامة المالية العمومية.

بناءً على ذلك، تخضع مشاريع استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية، كيفما كان نمط إنجازها، لإطار صارم يهدف إلى تقليص المخاطر المالية والعملياتية وتجنبها. ويتم دعم كل مشروع بدراسات جدوى تقنية ومالية كما يتعين أن تتم المصادقة عليه مسبقاً من طرف أجهزة حكاما المؤسسات والمقاولات العمومية التي يشارك في أشغالها ممثلون عن وزارة الاقتصاد

⁵ هذا المبدأ دخل حيز التنفيذ منذ 2017 تفعيلاً لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015.

والمالية والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات للدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يتعلق بالهيئات التي تندرج ضمن نطاقها.

وتمكن هذه المشاركة من ممارسة رقابة مستمرة على الإلتزامات المحتملة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

كما تضطلع وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال كلٍ من مديرية المنشآت العامة والخصوصية ومديرية الميزانية ومديرية الخزينة والمالية الخارجية، إضافة إلى الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات للدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، كلٌّ حسب مجال تدخله، بعدة مهام أساسية:

◀ دراسة ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والمصادقة عليها؛

◀ مراقبة النفقات والمصادقة على التمويلات اللازمة؛

◀ تقييم مدى اتساق مخططات العمل مع الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية؛

◀ إدماج توقعات الخزينة في دراسة الميزانيات بما في ذلك خدمة الدين (رأس المال والفوائد).

وفي حالة تسجيل عجز، تتم مراجعة الميزانيات إما عبر إعادة تحديد الإلتزامات أو تعبئة موارد إضافية لاستعادة التوازن المالي وتوازن الخزينة.

ومن جهة أخرى، تشجع السياسة المساهماتية للدولة أيضاً على تنوع مصادر التمويل لتقليل المخاطر وترشيد التكاليف وتثمين الأصول العمومية لا سيما العقارية منها، فضلاً عن دراسة إمكانية إدراج المقاولات العمومية المعنية في البورصة. كما تنص على إعداد مبادئ توجيهية تنظم المديونية والتمويل الدولي للمحافظة العمومية.

علاوة على ذلك، تم تفعيل عدة رافعات عملياتية، كما يجري تنزيل أخرى قصد استباق المخاطر المرتبطة بالمؤسسات والمقاولات العمومية والتخفيف من أثارها، وذلك من خلال ما يلي:

◀ هيكلة مندمجة لبرامج التنمية بما يتيح استباق المخاطر المالية والعملياتية باستثناء العوامل الخارجية مثل الأزمات أو تقلبات الأسعار؛

◀ الملاءمة المنتظمة للمشاريع مع السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية لاسيما من خلال منشوري رئيس الحكومة المتعلقين تواليا، بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات ، وإعداد مشروع قانون المالية للسنة؛

◀ إدراج المخاطر القطاعية ضمن الدراسات التحليلية المتعلقة بميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية، من خلال إعداد سيناريوهات استشرافية واختبارات الضغط المالي وتحليلات اختبارات هشاشة التوازنات، قصد استباق آثار تقلبات الأسعار ووضع آليات لتغطيتها؛

◀ إبرام عقود بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية تتضمن أهدافاً محددة بأرقام والتزامات متبادلة وآليات للتتبع والتقييم وذلك لتعزيز مبدأ المحاسبة وجعل العلاقات المالية قائمة على منطق نجاعة الأداء والنتائج؛

◀ الشروع في إرساء عقود أداء بين الأجهزة التداولية والمسؤولين عن المؤسسة أو المقاولات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى عقود الأهداف بين هؤلاء المسيرين والمسؤولين الرئيسيين داخل المؤسسة أو المقاولات العمومية؛

◀ تحديد التحويلات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية خلال الإعداد الميزانياتي عبر تحليل الحاجيات والفائض المالي والأهداف المحددة وبرامج الاستثمار؛

- ◀ تعزيز آليات الرقابة من خلال مشاركة ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في الأجهزة التداولية لهذه الهيئات؛
- ◀ إصلاح القانون المنظم للمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إقرار التدرج في المراقبة حسب مستوى جودة الحكامة وتدبير المخاطر وعبر إدماج تقييم نجاعة الأداء والوقاية من المخاطر؛
- ◀ إرساء ميثاق جديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، تتماشى مع المعايير الدولية وتعزز الشفافية المالية وغير المالية خاصة فيما يتعلق بقضايا المناخ؛
- ◀ توجيه مهام افتحاص المراقبين الماليين نحو مقارنة تتمحور حول تحديد المخاطر وتقييمها.

وفيما يخص برنامج الخصخصة، فإن إصلاح القانون المنظم لها يشكل رافعة استراتيجية لتحديث وتعزيز دينامية المحفظة العمومية، إذ يهدف إلى جعل هذه الآلية أكثر مرونة وانسجاماً مع مقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21، مما يمكن الدولة من التحكيم على المستوى الاستراتيجي فيما بين المساهمات المزمع الاحتفاظ بها وتلك التي ينبغي تفويتها، مع ضمان تحكم أفضل في الرهانات الاقتصادية والمالية.

ويعكس هذا الإصلاح إرادة الدولة في جعل الخصخصة رافعة لخلق القيمة وجذب الاستثمارات من أجل تدبير استباقي وناجع للمحفظة العمومية.

وعلى مستوى آخر، تم إدراج تقييم المخاطر المرتبطة بالتقلبات التي قد تشهدها مؤشرات نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار ورش قيادة نجاعة الأداء الذي تقوده كل من مديرية المنشآت العامة والخصخصة والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص الهيئات التابعة لنطاقها (57 مؤسسة ومقولة عمومية). ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد تدبير أكثر شفافية وفعالية ومسؤول للمؤسسات والمقاولات العمومية، والسهر على ملاءمة أنشطتها مع الأهداف الوطنية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتمد هذه المنظومة على وضع هندسة شاملة للقيادة ومنصة رقمية مُندمجة تمكن من التتبع المباشر والفوري لنجاعة الأداء الاقتصادي والمالي والتقني للمؤسسات والمقاولات العمومية موازاة مع استباق المخاطر المتعلقة بالميزانية.

وقد تم إطلاق هذا المشروع في شهر أكتوبر 2024 من طرف الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. ويشمل عدة مراحل من بينها، التشخيص وتحديد مؤشرات قطاعية بتعاون مع عينة نموذجية من المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تصميم مفصل للوسائل والعمليات. ومن المقرر أن يتم التنزيل العملي لهذا الورش قبل متم سنة 2025، مع تحديد هدف لرقمته بشكل كلي بحلول سنة 2026.

وستمكن هذه المنظومة الدولة المساهمة من التوفر على رؤية موحدة ودينامية للمحفظة العمومية وتعزيز حوار لتدبير وتحسين الحكامة وضمان الشفافية والمساءلة، وكذا تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في النمو واستدامة المالية العمومية.

ومن جهة أخرى، يجري حالياً تنفيذ مشروع استراتيجي لإرساء منظومة مندمجة لتتبع وتدبير المخاطر المالية والميزانية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وتعتمد هذه المنظومة على خريطة شاملة للمخاطر وعلى وسائل مُخصصة لتحديد وتقييم ورقابة واستباق الاختلالات التي قد تمس استدامة المالية العمومية.

وقد تم إطلاق مهمة دعم تقني قصد إدماج البعد المناخي ضمن هذا النظام وتسريع تنزيله.

وبالموازاة مع ما سبق، يجري التعاون مع صندوق النقد الدولي لتحليل آثار الصدمات الخارجية (الجيوسياسية والمناخية والمالية) على المؤسسات والمقاولات العمومية وعلى علاقاتها الميزانية مع الدولة وذلك بهدف تعزيز الصمود الشمولي للمحفظة العمومية واستباق الاختلالات التي يُحتمل أن تؤثر سلباً على الفرضيات والمؤشرات الماكرو-اقتصادية.

ويهدف هذا النظام الذي ستعمل مديرية المنشآت العامة والخصوصية على إرسائه، إلى وضع أداة منتظمة ومندمجة تتيح التتبع المستمر والتقييم متعدد الأبعاد لنجاعة الأداء الاقتصادي والمالي والتقني والحكامتي للمؤسسات والمقاولات العمومية. وسيساهم هذا النظام أيضاً في استباق المخاطر المرتبطة بالعلاقات الميزانية مع الدولة، وفي تعزيز الشفافية في استعمال الأموال العمومية.

يعتمد هذا الورش على نظام لرفع تقارير دورية موثوقة ومتناسقة، يتيح قياس مدى تحقيق أهداف الإصلاح ويعزز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وقد تم تصميمه ليندرج بشكل سلس ومتكامل مع باقي الأوراش الاستراتيجية الأخرى لاسيما:

- ◀ التنميط المحاسباتي وتجميع الحسابات بهدف تحسين موثوقية ومقروئية القوائم المالية؛
- ◀ إصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية بهدف تحويل هذه المراقبة إلى أداة مُوجهة نحو تتبع نجاعة الأداء وتقييم المخاطر؛
- ◀ نظام تتبع وإدارة المخاطر الميزانية للمؤسسات والمقاولات العمومية في علاقاتها مع الدولة؛
- ◀ برنامج التدقيقات الخارجية الاستراتيجية والتنظيمية والعملية، المُخصصة لتحديد محاور التحسين الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

على المستوى العملي، ستعتمد هذه القيادة على منصة معلوماتية مندمجة من شأنها أن تشكل أداة مركزية وتفاعلية لجمع وتحليل وعرض البيانات. وفي مرحلة أولى، من المزمع أن تغطي هذه المنصة تقييم نجاعة الأداء وتدبير المخاطر الميزانية، وتتبع الحكامة ورفع التقارير المناخية، قبل أن يتم توسيع نطاقها لتشمل أبعاداً أخرى مثل تتبع أدوات التدبير وتنزيل توصيات أجهزة المراقبة.

تعتمد تدابير التخفيف لمخاطر الضمانات العمومية على الدراسة القبلية وترسيخ الإطار الاحترازي ل"تمويلكم".

إن الضمان المباشر للدولة وغير المباشر للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات يمنح للمؤسسات والمقاولات العمومية بعد دراسة كل حالة على حدة، استناداً أساساً إلى عقود البرامج أو الاتفاقيات التي تنص على التزامات كل طرف.

وفيما يخص ضمان "تمويلكم"، لا يمنح إلا بعد الموافقة المسبقة لوزارة الاقتصاد والمالية. وفي المقابل، تحصل هذه الشركة على عمولة كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل الذي تمت تعبئته.

وباعتبار أن "تمويلكم" تخضع للقواعد الاحترازية الصادرة عن بنك المغرب، فإنها بصدد وضع اللمسات النهائية على إطارها التحوطي الجديد للأخذ في الاعتبار حجم التزاماتها خارج الحصيلة (أرصدة الأصول والخصوم)، وكذا نظامها لتغطية المخاطر. ويشكل ذلك ضماناً إضافية، خاصة فيما يتعلق بحكامتها ووضعها المالي ونظام إدارة المخاطر الخاص بها.

وعليه، وفي إطار الخطة المستهدفة من حيث التغطية الاحترازية المرتبطة بالتزامات "تمويلكم"، تم وضع ثلاثة مستويات من التغطية:

- ◀ المستوى الأول: يتكون من مخصصات قبلية يتم تحديدها على أساس القواعد الاحترازية التي وضعها بنك المغرب واعتبارها كمخصصات مسبقية. وتجدر الإشارة إلى أن المخصصات الميزانية التي استفادت منها الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات، بالنظر لحجمها، من مواجهة أي صدمة مرتبطة بتفاقم التعثر.
 - ◀ المستوى الثاني: يتعلق بـ "الصندوق الاحتياطي" المحدث بموجب قانون خلق "تمويلكم"، والذي تدرجه في سجلاتها ويتم تمويله بشكل خاص من أرباحها الصافية.
 - ◀ المستوى الثالث: المتعلق برأس المال الخاص للشركة.
- وفي إطار التتبع المستمر للمخاطر المرتبطة بالضمانات، فإن الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات ملزمة بتقديم، كل ستة أشهر، تقرير للوزارة المكلفة بالمالية حول تطور المخاطر المتعلقة بالالتزامات المستفيدة من ضمان الدولة ومستويات الخسائر المحتملة وتفعيل نظام تغطية المخاطر.
- لتخفيف وتديير المخاطر الميزانية المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تشمل جميع مراحل عملية إعداد هذه العقود ابتداء من مراحل الانتقاء والإعداد حتى التتبع وانتهاء العقد، تم وضع مجموعة من التدابير تتجلى على الخصوص في:
- ◀ تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المتمثل في القانون رقم 86.12، الذي تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 46.18 لإدراج آليات لتدبير المخاطر في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما ينظم هذا الإطار دورة حياة المشروع برمتها بدءاً بتحديد المشاريع وانتقائها ثم إعداد وإبرام العقد وتتبع تنفيذه على حين انتهائه، مما يوفر قاعدة متينة لتدبير المخاطر الميزانية؛
 - ◀ قسم خاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بمديرية المنشآت العامة والخصوصية يتولى مهمة مواكبة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل دورة حياة هذه المشاريع دون أن يحل محل الخبراء الخارجيين أو يقوم بمهامهم. ويوفر خبرة تقنية قيّمة في مجال تحديد المخاطر والتخفيف منها طيلة مراحل إبرام عقد الشراكة من خلال تقديم النصائح وإعداد مختلف الدلائل الإرشادية بهذا الشأن؛
 - ◀ مصلحة مخصصة لتتبع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن قسم الشراكات سالف الذكر، حيث تضطلع بمهام تتبّع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشارك في اللجان المحدثة لهذا الغرض؛
 - ◀ تحديد وقياس وترتيب أولويات المخاطر المرتبطة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يتم أثناء مرحلة الإعداد. ويجري تدقيقها أكثر خلال مرحلة إبرام العقود مع الحرص على الحفاظ على قيمة إيجابية للتناسب بين التكلفة والربح طيلة مدة المشروع؛
 - ◀ الاستراتيجية الوطنية التي توجد قيد الإعداد وستتم المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي قد تضع مقارنة قائمة على الحد من اللجوء إلى ضمانات الدولة؛
 - ◀ البرنامج الوطني السنوي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يحدد المشاريع التي من المزمع أن تكون موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بتشاور مع الشركاء لاسيما مديرية الميزانية من أجل إدراج هذه المشاريع في البرمجة الميزانية؛
 - ◀ التصفية المسبقة للعقار التي يفرضها الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص لاسيما على مستوى تقرير التقييم القبلي؛

◀ توزيع المخاطر: يفرض القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديد وتفصيل المخاطر المرتبطة بمختلف مراحل المشروع. كما يتم تحمل المخاطر، بما فيها تلك الناتجة عن أحداث غير متوقعة أو عن القوة القاهرة من قبل الطرف الذي يُعتبر قادراً على تحملها بطريقة تقلص من تكاليفها، مع مراعاة المصلحة العامة وخصائص المشروع؛

◀ التقييم البعدي للمشاريع: ينص القانون على مراقبة تنفيذ العقد من قبل الشخص العام والقيام بعملية تدقيق لجميع مراحل المشروع وذلك من أجل تحديد أوجه القصور وتحقيق أهداف نجاعة الأداء وضمان الشفافية.

ويتم تعزيز هذا النظام الشامل من خلال إدراج الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن المنظومة الوطنية لتدبير المخاطر الميزانية. ومن شأن هذا الإدماج أن يُمكن، بفضل أدوات رقمية من قبيل النماذج المالية ونموذج تقييم المخاطر المالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص "PFRAM"، من تشخيص واستباق المخاطر ذات الأثر المهم على الاستدامة الميزانية. ويشكل بذلك ضماناً أساسية لتأمين مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وضمان التحكم في الالتزامات المالية، وتعزيز الشفافية والقدرة على صمود المالية العمومية.

5. استدامة المديونية

يرتكز تقييم استدامة دين الخزينة على تحليل بنية محفظته ومسار تطور مؤشر المديونية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام. وتعد البنية السليمة لهذه المحفظة، والتي تتسم بتحكّم متواصل في مستويات المخاطر المالية، إضافة إلى المسار التنازلي لمستوى مؤشر المديونية، من أهم المقاييس الدالة على مدى استدامة هذا الدين وقابلية استمراره.

محفظة دين الخزينة:

يُظهر تحليل بنية محفظة دين الخزينة متم يونيو 2025، والمبني على أساس تقييم مؤشرات مخاطر إعادة التمويل وتقلبات أسعار الفائدة والصرف، أن هذه الأخيرة تظل في مستوياتٍ متحكّمٍ فيها. ويُعزى ذلك إلى ما يلي:

◀ هيمنة الدين الداخلي الذي يُشكّل حوالي 74% من إجمالي الدين، والذي يبقى معظمه تجاه قاعدة واسعة ومتنوعة من الدائنين المحليين.

◀ مستوى المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الذي يبلغ ثماني سنوات وشهراً واحداً وحصّة الدين ذي الأمد القصير التي لا تتجاوز 12% من إجمالي الدين، وهو ما يحدّ من تعرّض محفظة الدين لمخاطر إعادة التمويل. كما يعزى التحكم في هذه المخاطر إلى عمق السوق الداخلية واللجوء منذ سنة 2011 إلى عمليات التدبير النشط للدين الداخلي بهدف تمليس جدول استحقاق الدين، وكذا طبيعة جداول سداد القروض الخارجية والتي تتميز بكون أقساطها تتوزع طوال مدد السداد.

◀ غالبية الدين ذي سعر الفائدة الثابت، والذي مثّل أكثر من 90% من إجمالي دين الخزينة بتمّ يونيو 2025 مقابل ما يناهز 89% متم 2024، مما مكن من الحفاظ على حصّة الدين ذي سعر الفائدة المتغير في حدود لا تتجاوز 10%، وهو ما يؤكد مواصلة التحكم في مخاطر أسعار الفائدة، علماً أن المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين تبقى طويلة الأمد.

وقد ساهمت هذه الدينامية في تحقيق استقرار نسبي في التكلفة المتوسطة لدين الخزينة رغم الارتفاع المسجل، بين سنتي 2022 و2023، في مستويات أسعار الفائدة في السوق المالية الدولية والسوق الداخلية.

◀ هيمنة الدين الموقوم بالدرهم، الذي يمثل حوالي 73% من إجمالي الدين متم يونيو 2025، مما يساهم في التقليل من أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على حجم وخدمة دين الخزينة الناجمة عن الدين الخارجي للخزينة والذي تتسم بنيته حسب العملات بتقاربها مع سلة الدرهم.

مؤشر دين الخزينة:

انخرط مؤشر المديونية خلال السنوات الأخيرة في مسار تنازلي حيث انتقل من 71,4% من الناتج الداخلي الخام بتم سنة 2022 إلى 67,7% بتم سنة 2024، وهو ما يشكل تراجعاً ملموساً راجح 3,7 نقطة مئوية. ومن المتوقع أن يتواصل هذا التطور الإيجابي خلال سنة 2025 حيث سيسجل هذا المؤشر انخفاضاً بحوالي 0,3 نقطة مئوية ليستقر في حدود 67,4%.

وقد أشاد العديد من الشركاء الدوليين، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، باستدامة مديونية الخزينة وذلك بالنظر لبنيتها السليمة، فضلاً عن مؤشرات التكلفة والمخاطر التي تبقى في مستويات متحكم فيها.

وفي إطار البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028، ستحافظ مديونية الخزينة على استدامتها، وذلك نتيجة الأثر المزدوج لتعزيز الانضباط الميزانياتي عبر حصر عجز الميزانية في حدود 3%، ولتحسين آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. وسيساهم هذا التطور في توفير الهوامش المالية اللازمة لمواكبة الأوراش الهيكلية الكبرى، مع الحفاظ في الوقت ذاته على منحنى تنازلي لمؤشر مديونية الخزينة في حدود 64% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2028.

ومن أجل القياس الكمي لمدى استدامة المديونية خلال الفترة المتعلقة ببرمجة الميزانية لثلاث سنوات المقبلة 2026-2028، تم الاعتماد على منهجيات معترف بها دولياً بهدف تقييم مسار مؤشر المديونية وتحديد أهم العوامل المتحكم في منحاه. ويرتكز الإطار التحليلي المستعمل على إبراز مدى مساهمة المؤشرات الماكرواقتصادية والميزانية في دينامية مسار مؤشر المديونية، وكذا تقييم مدى صمود هذا المسار أمام الصدمات الاقتصادية المحتملة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية.

■ السيناريو المرجعي والعوامل المحددة لتطور مؤشر المديونية

تم إعداد السيناريو المرجعي بناءً على الفرضيات الماكرواقتصادية والميزانية المعتمدة في إطار هذه البرمجة، أي بالأخص تسجيل نمو اقتصادي سنوي في حدود 4,2% في المتوسط وحصر عجز الميزانية في 3% من الناتج الداخلي الخام.

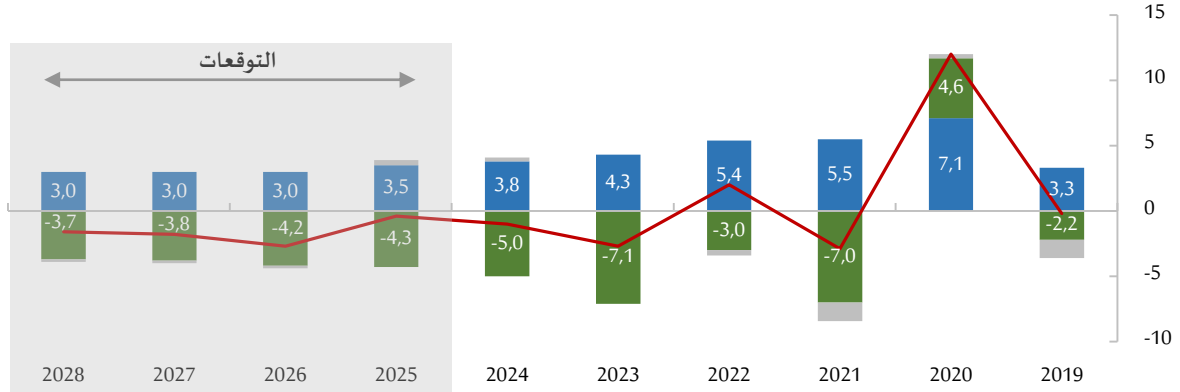
وحسب هذا السيناريو، من المتوقع أن يتبع مؤشر دين الخزينة منحنى مرجعياً تنازلياً خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2026 و2028، حيث سينتقل من حوالي 67% سنة 2025 إلى ما يقرب 66% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026، ليستقر في حدود 64% في أفق سنة 2028.

ويُعزى هذا التطور إلى أساساً إلى الأثر المزدوج لتحسين آفاق النمو الاقتصادي والتحكم في عجز الميزانية. فخلال هذه الفترة، من المنتظر أن يساهم تطور الناتج الداخلي الخام في خفض نسبة الدين بحوالي 4 نقاط مئوية للناتج الداخلي للإجمالي في المتوسط السنوي، في حين يُتوقع أن يساهم عجز الميزانية في رفع هذه النسبة بنحو 3 نقاط مئوية كل سنة.

ويتضح جلياً على أن هذا المسار الإيجابي يرتبط، أساساً، بقوة وتيرة النمو الاقتصادي المرتقبة والتي ستمكن، من جهة، من تحييد الأثر السلبي لعجز الميزانية، ومن جهة أخرى، من دعم المسار التنازلي لمؤشر المديونية.

مساهمات أهم المؤشرات الماكرواقتصادية في التطور السنوي لمؤشر المديونية - بالنقطة المئوية للناتج الداخلي الخام

التغير السنوي لمؤشر المديونية (مجموع المساهمات) | مساهمة عجز الميزانية | مساهمة النمو الاقتصادي | مساهمة العوامل الأخرى



■ السيناريوهات المعتمدة لتقييم صمود مسار مؤشر المديونية

في إطار تحاليل استدامة دين الخزينة، تم إجراء محاكاة بالاعتماد على البيانات التاريخية والفرضيات الماكرواقتصادية الواردة في إطار البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028، وذلك بغرض تقييم مدى صمود مسار مؤشر المديونية أمام أبرز الصدمات الاقتصادية. وقد تم تحديد حجم هذه الصدمات وفق مقارنة احتمالية مستوحاة من منهجية تحليل استدامة الدين «Debt Sustainability Analysis (DSA)» المعتمدة لدى المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك بتطبيق التقلبات المتوسطة التي تم رصدها خلال السنوات السابقة وترجمتها إلى صدمات كمية على أهم المؤشرات الماكرواقتصادية، بما يتيح محاكاة واقعية للمخاطر المحتملة وتقييم أثرها على مسار مؤشر المديونية.

وتعتمد هذه التحاليل على إعداد عدة سيناريوهات لصدمات محتملة تهم وتيرة النمو الاقتصادي ومستوى عجز الميزانية، إضافة إلى صدمة مزدوجة تجمع كلا العاملين وصدمة أخيرة متعلقة بأثر التغيرات المناخية.

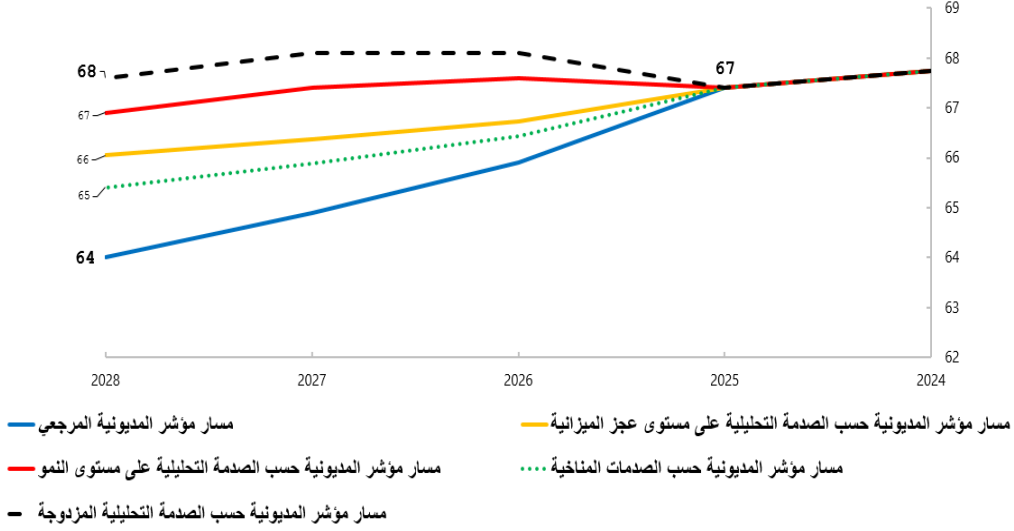
وتبين النتائج المحصل عليها من خلال تطبيق السيناريوهات التالية مدى صمود مسار مؤشر المديونية أمام هذه الصدمات:

1. السيناريو الأول، والذي يفترض حدوث تباطؤ للنشاط الاقتصادي، خلال فترة البرمجة، حيث لن يتعدى فيها معدل النمو المتوسط السنوي 2,7%، مقارنة مع 4,2% في السيناريو المرجعي. وبناءً على هذه الصدمة، يُتوقع أن يرتفع مؤشر الدين بواقع ثلاث نقاط، ليستقر في حدود 67% سنة 2028، مقابل 64% في السيناريو المرجعي.
2. السيناريو الثاني، والذي سيسجل فيه عجز الميزانية مستوىً سنوياً متوسطاً في حدود 3,4%، مقابل 3% في الفرضية المرجعية. وتوضح نتائج هذه الصدمة، أن مؤشر المديونية لن يرتفع إلا بنقطة واحدة ليصل إلى 65% سنة 2028.
3. السيناريو الثالث، وهو سيناريو مركب من الصدمتين سالفتي الذكر. وتُفيد نتائجه أن مؤشر المديونية سيصل إلى مستوى ذروته عند أفق 2028 ليبلغ حوالي 68%، أي بتفاقمٍ يناهز 4 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بالمستوى المسجل في السيناريو المرجعي.
4. السيناريو الأخير، وبهم أثر الصدمة المتعلقة بتغير المناخ، ويأخذ بعين الاعتبار لتأثير التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الجفاف، خلال سنتي 2022 و2023، على كل من نسبة النمو الاقتصادي وعجز الميزانية. ويفترض هذا السيناريو انكماشاً اقتصادياً خلال سنتي 2026 و2027 بمعدل 0,4% سنوياً، وتفاقماً لعجز الميزانية بـ 0,7% من

الناتج الداخلي الخام خلال كل سنة. وتبرز نتائج هذه الصدمة على أن مؤشر المديونية سيعرف ارتفاعاً في حدود نقطتين مئويتين من الناتج الداخلي الخام بتم سنة 2028، ليستقر في 66%.

إن تطبيق هذه الصدمات يُبرز بشكل واضح على أن وتيرة النمو الاقتصادي تعد المحدد الأساسي لمستوى مؤشر المديونية، في حين يبقى تفاقم عجز الميزانية المعتمد في إطار الفرضيات سالفة الذكر، على العموم، العامل الأقل تأثيراً. وهكذا، فإن المديونية تظل في مستوى مستدام ودون عتبة 70 % ، بالنسبة لكل الصدمات المطبقة.

مسار مؤشر مديونية الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام – تحليل الحساسية



وفي الختام، يظل تحفيز النمو الاقتصادي الرافعة الأساسية للحفاظ على مسار مستدام لدين الخزينة، بالإضافة إلى مواصلة الجهود المالي الرامي إلى حصر عجز الميزانية في حدود 3% كما هو مرتكز عليه في إطار هذه البرمجة الميزانية.

ملحق : تقييم المخاطر طويلة الأمد المرتبطة بالتغير المناخي

• الخصائص المناخية العامة للمغرب⁶

نظرا لموقعه الجغرافي وطبيعة جغرافيته، يتميز المغرب بتنوع مناخي كبير وينتهي إلى إحدى مناطق العالم الأكثر تعرضا للتغير المناخي والكوارث الطبيعية، خصوصا على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط وساحل المحيط الأطلسي.

تحليل التطورات المناخية التاريخية

يظهر تحليل البيانات المناخية في المغرب خلال الفترة من 1960 إلى 2020 التطورات التالية (1): تطور في منحنى الانخفاض في معدلات هطول الأمطار التراكمي خلال موسم الأمطار (أكتوبر-أبريل) بحوالي -9% مقارنة بالفترة المرجعية 1961-1990، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الأمطار خلال فصل الشتاء (دجنبر-يناير-فبراير) بنسبة 20% خلال نفس الفترة؛ (2) منحنى تصاعديا للحد الأقصى لعدد أيام الجفاف المتتالية بمتوسط +6 أيام في وسط البلاد؛ (3) زيادة في سعة الظواهر الحرارية القصوى؛ (4) ارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوية على الصعيد الوطني بمقدار 22,1 درجة مئوية خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالفترة 1961-1970؛ (5) منحنى تصاعديا في درجات الحرارة السنوية الدنيا وزيادة حدة جفاف المناخ.

التوقعات المناخية المستقبلية

يُظهر تحليل التوقعات المناخية⁷ على المستوى الوطني ما يلي: (1) تتجاوز سعة ارتفاع درجات الحرارة المتوقعة المتوسط العالمي؛ (2) تتوقع مختلف السيناريوهات المناخية انخفاضا في نسبة التساقطات المطرية خلال موسم الأمطار قد يصل إلى -15%، مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية؛ (3) من المتوقع اشتداد الجفاف من حيث حدته وارتداده؛ (4) قد يتزامن التغير في توزيع التساقطات المطرية مع ارتفاع في درجات الحرارة على المستويين الموسمي والسنوي، مما قد يؤدي إلى تفاقم الظواهر المناخية الحادة، مثل موجات الحرارة والعواصف العنيفة والرياح الشديدة وغيرها.

• قنوات انتقال المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية إلى المالية العمومية

ترتبط تغيرات المناخ بارتفاع متوسط درجات الحرارة وتغير أنماط التساقطات المطرية ونقص الموارد المائية، فضلا عن زيادة تواتر وشدة بعض الظواهر الحادة (كالجفاف والفيضانات)، وتفاقم احتمالات حرائق الغابات وارتفاع مستوى سطح البحر. ويمكن لهذه التغيرات أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يؤدي إلى تراجع الإنتاجية واستنزاف مخزون رأس المال والتأثير على رأس المال البشري، وعلى المالية العمومية عبر القنوات التالية:

- ◀ على مستوى المداخل: ينعكس تراجع النمو على المداخل الضريبية، وذلك أساسا من خلال تداعياتها على الاقتصاد ككل، والتي يمكن أن تتجلى في انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية والعمالة، وكذا في تضرر رأس المال المادي والبنيات التحتية.
- ◀ على مستوى النفقات: من المحتمل أن تستدعي التغيرات التي قد تلحق بالنشاط الاقتصادي تنفيذ برامج محددة للحد من آثار التغير المناخي ورفع الميزانيات المخصصة لها⁸، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بإعادة تأهيل المعدات والبنيات التحتية المتضررة. وبالتالي، فإن الدينامية السلبية للمداخل والنفقات، مقرونة بتباطؤ النمو الاقتصادي، قد تؤدي إلى ارتفاع في عجز الميزانية، وبالتالي في نسبة الدين.

⁶ المصدر: المديرية العامة للأرصاد الجوية.

⁷ البرنامج العالمي للبحوث المناخية "CMIP6 Projections Coupled Model Intercomparison Project Phase"

⁸ الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر"، البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، برنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية، وما إلى ذلك.

• السيناريو المرجعي الأساسي

تم إعداد توقعات النمو الاقتصادي والمالية العمومية في أفق 2050، وهي السنة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة كأفق للتوقعات، وفقاً لسيناريو مرجعي⁹ يتم على أساسه تقييم تداعيات المخاطر المناخية. وتقوم الفرضيات التي ينبني عليها السيناريو المرجعي المعتمد على معدل نمو الإنتاجية يقارب متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى معدل تضخم يضمن استقرار الأسعار بما يتماشى مع هدف سياسة البنك المركزي. فيما يخص أسعار الفائدة، فمن المتوقع أن تظل قريبة من مستوياتها التاريخية وذلك رغم تسجيلها انخفاضاً طفيفاً في أفق التوقعات. كما أنه، ومن أجل عزل الأثر الإجمالي للسيناريوهات المناخية، يفترض السيناريو المعتمد أن السياسة المالية تظل غير مرنة ولا يتم إجراء أي تصحيح ميزانياتي.

هذا ويتوقع السيناريو المرجعي، والذي يستند إلى توقعات الاتجاه العام والتي لا تشمل انعكاسات تغير المناخ، وضعية إيجابية للمالية العمومية في أفق سنة 2050، مع عجز في الميزانية محصور في 2,7% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بحلول سنة 2050، مما يعكس، على وجه الخصوص، المساهمة الإيجابية للعائد الديموغرافي ودينامية النمو الاقتصادي. وهكذا، من المتوقع أن تسلك نسبة الدين مسارا تنازلياً، لتبلغ حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2035، قبل أن تستقر عند 53% عند نهاية أفق التوقعات. ويرتكز السيناريو المرجعي على نمو اقتصادي بنسبة 4% في المتوسط خلال الفترة 2025-2040، ثم 3,5% خلال بقية الفترة بحلول 2050.

تمت مقارنة آثار التغير المناخي وفقاً لأربعة سيناريوهات للانبعاثات وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC) وباستخدام أداة Q-CRAFT التي طورها صندوق النقد الدولي، والتي تم تكيفها لإدماج خصوصيات الاقتصاد الوطني. السيناريوهات المذكورة هي كالتالي:

- ◀ سيناريو باريس (SSP1 – 2.6) : احترام الالتزامات المتخذة في إطار اتفاقية باريس للمناخ ؛
- ◀ سيناريو « معتدل » (SSP2 – 4.5) : الاستمرار في تنزيل تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ بما يتماشى مع الاتجاهات التاريخية، دون تكثيف الدول لجهودها للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق باريس ؛
- ◀ سيناريو « مرتفع » (SSP3 – 7.0) : تقليل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ وارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة في المستقبل ؛
- ◀ سيناريو « حار جداً » (SSP3 – 7.0 / الرتبة المئينية التسعون) : الحفاظ على مسار انبعاثات الغازات الدفيئة مماثلاً لمسار السيناريو "المرتفع"، إلا أن هذا السيناريو يعتمد الرتبة المئينية التسعون لارتفاع درجات الحرارة.

⁹ يرتكز الإطار المرجعي لأهم المجمعات الماكرواقتصادية في أفق 2030 على توقعات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028 والإبقاء على التوجهات إلى غاية 2030.